

أهواء مصر في عصر سلاطين المماليك

دكتور
ف. سمير عبد الوهاب

مدرس تاريخ المصور الوسطى
بجامعة الزقازيق

ملثم الطبع والنشر
مكتبة سعيديز أفندي
بجامعة عين شمس

القاهرة — ١٩٧٨

أسواق مصر في عصر سلاطين المماليك



General Organization of the Alexandria Library (GOAL).
Orbitation Alexandrina

دكتور
واسم عبد الواسع

مدرس تاريخ العصور الوسطى
بجامعة القاهرة

الهيئة العامة لكتبة القاهرة	
رقم التسجيل	962.02
رقم التسجيل	٤٤٧٤٧

مكتبة الطب والشر
مكتبة سعيد زرقع
جامعة عين شمس

القاهرة - ١٩٧٨

ما شهدته البلاد من رواج إقتصادى تملك دلالة فى الأسواق التى كان قددها
كبيراً من ناحية ، كما صارت تنوج بالحركة والنشاط وتزدحم بأصناف البضائع
من ناحية أخرى .

ومع بداية التدهور الإقتصادى واستمراره فى الشطر الثانى من عصر سلاطين
المماليك بسبب إهمال وسائل الرى وضبط النهر ، وما نتج عنه من هبوط الإنتاج
الزراعى ، وانتهيار النظام النقدى — حيث صار النقاس يمثل القاعدة النقدية التى
تسبب إليها أسعار المبيعات بدلا من الذهب والنقطة — والتلاعب بالعملة وتزييفها ،
فضلا عن تخفيض قيمتها من جانب السلاطين أنفسهم . وبسبب المجاعات والأوبئة
المتتالية التى نزلت بالبلاد إلى درك مخيف من التدهور وقلة السكان ، وما تسبب عنه
عبث العربان ، وقراصنة النهر ، واضمحلال المدن من تدهور الأمن الذى زاد من
تدهوره حروب الشوارع بين طوائف المماليك ، واعتداءات الجليان على
الناس والباعة والخواتم الأسواق — والتى أصبحت نعمة معتادة فى الحياة اليومية
المصرية فى أواخر ذلك العصر — . . . وغيرها من مظاهر التدهور . نقول إنه
مع بداية التدهور الإقتصادى الناتج عن هذه الأسباب وغيرها ، بدأ الإنحلال
السياسى للدولة ، فضعفت سلطة السلاطين ، وقصرت مدد حكمهم — بشكل عام —
كما تهددت الأخطار الخارجية ، وانعكس تأثير ذلك كله على الأسواق الداخلية
فى البلاد ؛ فقل عددها بشكل ملحوظ من ناحية ، كما قلت البضائع ، وارتفعت
أثمانها من ناحية أخرى .

وبعد ، فليست هذه الدراسة سوى محاولة أرجو الله أن تكون محاولة موفقة ،

والله الموفق والمستعان .

دكتور قاسم عبده قاسم

الهرم : ٢١ أغسطس ١٩٧٨

أسواق القاهرة والفسطاط (دراسة التزيم النوعى للأسواق)
ملاحظات على نظم الأسواق — الباعة الجائلون — أسواق
الأقليم — الأسواق المؤقتة — الدولة والأسواق (ناظر
الأسواق — المحتسب وتطور وظيفته خلال عصر المماليك
— العوامل المؤثرة في حركة الأسواق (نظام طرح البضائع
التسعيرة والضرائب — النظام النقدي — العوامل السياسية
وحالة الأمن — العوامل الطبيعية) خاتمة .

(١)

ليكن مدخلنا إلى هذه الدراسة ما ذكره المقرري من أنه كان بمدينة
القاهرة ومصر وظواهرها من الأسواق شيء كثير جداً قد باد أكثرها ، وكفاك
دليلاً على كثرة عددها أن الذى خرب من الأسواق فيما بين أراضى اللوق إلى باب
البحر بالمقس اثنتان وخمسون سوقاً أدركناها عامرة فيها ما يبالغ حوائته نحو
الستين حانوتاً ، وهذه من جملة ظاهري القاهرة الغربى فكيف يبقية الجهات الثلاث
مع القاهرة ومصر . . . ،^(١) ورغم ما تحمله كلمات المؤرخ الكبير من دلالات
لا يخلطها الباحث ، فأننا ترجى مناقشتها إلى حين .

(١) المقرري ، الخطط ، ج ٢ ص ١٣ .

وقد قدم المقرئى وابن دقاق محاولة إحصائية عن أسواق القاهرة والفسطاط ، ويتنازع مقدمه لنا المقرئى فى هذا الصدد بأنه يقدم لنا تقريراً عن تطور الأسواق من حيث الرواج أو الذبول ، فقد أحصى لنا فى خطه^(١) أربعة وخمسين سوقاً بالقاهرة ، غير الأسواق التى ذكرها أثناء كلامه عن المشهور من خطط القاهرة مثل « سوق النمل » ، « سوق الخشب » فى خط خان السبيل حيث كان الناس يجتمعون أيضاً صباح كل يوم جمعة لشراء الأوز والدجاج الذى كانت تباع منه كميات كبيرة هناك ، ومثل خط بين القصرين ، وخط السبع خوخ المتبق حيث كانت توجد أسواق رائجة .

أما ابن دقاق الذى توفى عام ٨٠٩ هـ (أوائل القرن ١٥ م) فقد أحصى لنا اثنين وعشرين سوقاً وسوقية بالفسطاط وحدها^(٢) .

وذكر المقرئى (ت ٨٤٥ هـ) أن أسواق الفسطاط حتى عام سنة ٧٢٥ هـ كانت تسعة عشر سوقاً ، ولكن أكثرها أندثر فى العصر الذى عاش فيه^(٣) . أى منتصف القرن التاسع الهجرى (القرن ١٥ م) ، وهو أمر يبدو غريباً فى حالة المقارنة بين المصدرين اللهم إلا إذا اعتبرنا أن المقرئى استبعد السويقات من العدد الذى ذكره .

ومن ناحية أخرى فإن ابن أياس - الذى عاش الفترة الأخيرة من عصر المماليك ، وبداية

(١) المصدر السابق ج ٢ ص ٢٥ ، ص ٢٧ ، ص ٣٤ ، ص ٩٣ ، ص ١٠٦

(٢) ابن دقاق : الاتصار ج ٤ ص ٢٢ ، ص ٢٤

(٣) المقرئى : الخط ج ١ ص ٢٤١ ، ص ٢٤٢ -

العصر العثماني - يذكر لنا في كتابه « بدائع الزهور في وقائع الدهور »^(١) عدة أسواق لم يرد لها ذكر سواء لدى ابن دقاق أو المقريري ، مثل « سوق الشرب والبأسطية وسوق الحاجب ، وسوق الناضل ، وسوق مرجوش ، والحانكاه ، وتحت الربع والصاينة ... » وغيرها . وهو ما يعني أن كلا من ابن دقاق والمقريري لم يقدمنا لنا إحصاء دقيقاً للأسواق من جهة كما أن التغيرات السكانية والنوعية التي طرأت على الأسواق بحكم العوامل الاقتصادية والسياسية جعلت من اختفاء بعض الأسواق القديمة وظهور أسواق جديدة أمراً يمكن تفسيره .

والمواقع أن الأسواق في ذلك العصر عرفت نوعاً من التخصص في نوع البضائع التي يبيعها كل منها وهو ما يتفق مع طبيعة الحياة الاجتماعية في ذلك العصر ، إذ كان أفراد كل طائفة يسكنون حارة تعرف باسمهم كما يبدو من خلال مصادر تلك الفترة .

ويضيق بنا المقام عن محاولة تتبع كل تلك الأسواق ، ومن ثم فإننا سنكتفي بأن نقسمها إلى مجموعات رئيسية حسب نوعية الأسواق ، بمعنى وضع أسواق المواد الغذائية في مجموعة ، وأسواق الملابس ومستلزماتها في مجموعة ثانية ، بينما تدرج أسواق تجهيزات السفر في مجموعة ثالثة وهكذا ...^(٢) .

(١) ج ٤ ص ٢٢٤ ، ص ٢٠ ، ج ٣ ، ص ١٧٧ ، ص ١٧٨ و ص ٢٧١

(٢) يعتمد الباحث بشكل أساسي - في هذا الجزء من البحث - على ما قدمه المقريري في خطاطه (ج ٢ ص ٩٣ / ص ١٠٦) من معلومات عن الأسواق ، ومن ثم فإن تكون هناك إشارات للمصادر الأهم إلا إذا كان مصدراً آخر غير الخطاط .

ولنبداً بأسواق المواد الغذائية ، ويجدر بنا أن نلاحظ في هذا المقام أن تلك الأسواق كانت منتشرة في جميع أنحاء البلاد ، وهو أمر يتمنى بالضرورة مع توزيع التجمعات السكانية ، بل أن بعض أسواق المواد الغذائية كانت تقام في مواقع العمل حيث يبنى جسر على النيل ، أو تشق ترعة ، أو يبنى مسجد أو مدرسة ، وفي المناسبات ذات الطابع الديني مثل موالد الأولياء ، فضلاً عن ميادين الحرب .

وكان سوق باب الفتوح ، الذي يرجع إلى أيام الدولة الأيوبية واحداً من أشهر تلك الأسواق فقد كان الناس يقصدونه من أقطار الأرض لشراء أنواع اللحمان الضأن والبقر ولشراء أصناف الخضروات . . . كما اشتهر أيضاً سوق نخارة يرجوان الذي كان معروفاً بالعدة الوافرة من يباعي اللحم الضأن السايخ ، ويباعي اللحم السميط ، ويباعي اللحم البقري ، وبه عدة كثيرة من الزياتين وكثير من الجبائين والحبابين واللبيين والطباخين ، والشوايين والمطارين والخضريين وكان بذلك السوق حانوت لا يباع فيه سوى حوائج البائدة من البقل والكراث والشمار والنعناع .

أما الطيور والدواجن فكانت تباع في سوق الدجاجين ، الذي كانت تباع به كميات كبيرة من الدجاج والأوز ، كما كانت تباع به طيور الزينة ، والمصافير التي كانت أفضاها تعد بالآلاف ، وكان الناس يشترون المصافير لأطفالهم لكي يطلقوها حباً في عمل الخير ، وذلك لاعتقادهم بأن الطيور تسبح بحمد الله .

ويبدو أنه كان بالقاهرة سوق مركزي للفاكهة ، وهي « دار الفاكهة » ، أو « دار التفاح » ، التي كانت ترد إليها الفواكه التي تنتجها بساتين مصر على اختلاف أصنافها ... ومنها تنقل إلى سائر أسواق القاهرة ومصر وضواحيها^(١) .

وتحتفل مصادر عصر المماليك بأسماء أسواق كثيرة مخصصة في بيع المواد الغذائية والمأكولات مثل « سوق المتعشين » ، الذي كان عامراً بكل ما يحتاج إليه من مأكولات وغيرها يجدها الإنسان سواء نهاراً أو ليلاً ، وخطبين التعشين الذي كان الباعة يقدمون فيه ، بأصناف المأكولات من اللحمان المتنوعة ، والحلاوات المصنعة والفاكهة وغيرها ...^(٢) .

أما السوق الذي عرف باسم « سوق الحلاويين » فقد اكتسب اسمه من الحلوى المصنوعة من السكر ، وكان لهذا السوق مواسم يزدهر فيها مما ياتي بعض الضوء على جوانب الحياة الاجتماعية آنذاك ، ففي موسم شهر رجب ، ونصف شعبان وموسم عيد الفطر الذي كان الاستعداد يبدأ له من منتصف شهر رمضان ، كانت تصنع تماثيل من الحلوى على هيئة الحيوانات المختلفة ، وقد عرفت تلك التماثيل باسم العلابيق (مفرد ما علاقة) لأنها تعلق بخيوط على أبواب المحوانيت وكان وزن كل

(١) أنشئت « دار التفاح » بعد عام سنة ٧٤٠ هـ ، وقد بنيت حولها عدة حوانيت تباع بها الفاكهة التي كانت ترتب في شكل بديع وحولها الزهور ، وكان هناك سقف يصل ما بين تلك الدكاكين لحاية الفواكه من حر الشمس - أنظر ما كتبه تقي الدين المقرئ من دار التفاح : الخطط ج ٢ ص ٩٣ ، السلوك ج ١ / ق ١ ص ١٨٤ ، وج ٢ / ق ص ٤٠٠) .

(٢) المقرئ الخطط ج ١ ص ٣٣٤ ، ج ٢ ص ٢٧ / ص ٢٨ .

منها يتراوح ما بين ربيع رطل وعشرة أرطال ، يشتريها الناس لأطفالهم ، وفي هذه المواسم كانت أسواق القاهرة والأقاليم تمتلئ بهذا الصنف من الحلوى ، وهو ما يحدث الآن عندنا في المولد النبوي .

أما الأسواق التي تخصصت في بيع الملابس ولوازمها فنذكر منها : سوق الخلمين^(١) الذي كانت تباع فيه ملابس أهل الدولة وغيرهم من الخلع والتشريف ، وفي القرن التاسع الهجري (١٥ م) كانت الثياب المخيطة (الجاهزة) تباع بذلك السوق ، وكان حتى بداية ذلك القرن : ... معمر الجانيين ... ، ويقرب من هذا السوق من حيث تخصصه : سوق الحوائسين ، الذي كان في بداية أمره مخصصا لبيع حوائص الأجناد (وهي المناطق - جمع منطقة - التي كان للمالك يترددونها حول أوساطهم) ، ولستعاج من خلال متابعة تطور ذلك السوق أن نلح مؤشراً هاما على التدهور الاقتصادي الذي طاقته الدولة ، فقد آل أمر السوق بعد الالتزامات الاقتصادية المتتالية إلى أن صارت معظم حوائصه تباع الطواق التي يلبسها الصبيان .

أما سوق الشرايشين^(٢) فقد كانت تباع فيه الخلع التي يلبسها السلطان للأمراء والوزراء والقضاة وغيرهم وكان بذلك السوق عدة تجار لشراء الخلع والتشريف ويصنعها لديوان الخاوص السلطاني والأمراء .

(١) ذكر المقرئ (المخطوط ج ٢ ص ١٠٣) أن كلمة خلمي - وجمعها خلمين - تعني تاجر الثياب الخلع أي الثياب المستعملة ، ولكن يبدو مما ذكره عن السوق أنه لم يكن كذلك .

(٢) كان السلطان إذا أمر أحداً من الأتراك إليه : الشربوش ، وهو شيء يشبه الناج كأنه مثلث يحمل على الرأس من غير حامة ... وقد بطل الشربوش في الدولة العثمانية سلازيم من المعلومات عن تطور زى الممالك انظر مخطوط المقرئ ج ٢ ص ٩٧ / ص ٩٨ ، وماير ، الملابس المملوكية ص ١٠١ وما بعدها .

كما كان هناك سوق مخصص لبيع أبو الحياطة ، ولوازم الحياكة ، وقد عرف ذلك السوق « سوق الأبارين » (١) .

ولستطيع من خلال المعلومات التي أوردتها المقرري هـ « سوق الجوخين » أن تعرف على بعض التطورات التي لحقت بالحياة الاجتماعية في مصر آنذاك ، فقد كان ذلك السوق يبيع الجوخ المستورد من أوروبا ، والذي كان يستخدم في صناعة المقاعد والسيارات والسروج ، ولم يكن الناس يلبسون الجوخ إلا في الأيام المطيرة لكي يقيهم المطر ولا يعتبرونه من الملابس ، فقد كان الناس يترفعون عن الجوخ لأنه يستخدم في صناعة السروج ، ولكن تدهور الأحوال الاقتصادية والغلاء الذي شمل الثياب فيما شمل جعل المصريين يتخلون عن نظرتهم تلك ، وصار معظم الناس يرتدون الملابس المصنوعة من الجوخ ، فازدهر سوق الجوخين لإقبال الناس على الجوخ ، . . . واجتلبت الفرنج منه شيئا كثيرا لا توصف كثرة ، وعمل يمه بهذا السوق . . .

وعرفت تلك المصور الأسواق التي تخصصت في لوازم الجنود من الأسلحة ، ومعدات الركوب وما إلى ذلك ، فقد كان سوق السلاح — الذي أنشئ في عهد دولة الأيوبيين في خط بين القصرين — محلا لبيع أدوات القتال من القسي والنشاب والورديات (٢) . . . وغيرها من آلات السلاح ، ويتصل بذلك السوق ويقرب منه « سوق المهاجرين » الذي كان مخصصا لبيع المهاجرين المستخدمة في الركوب ، ورغم اسم السوق فإنه لم يكن متخصصا تماما فقد كانت تباع فيه الدروع والعطارد التي

(١) المقرري الخطوط ج ٢ — ٣٤

(٢) نوع من الدروع الواقية كانت تلبس كالقمصان ، وكان يصنع من حلقات وسلاسل من المعدن — أنظر ماير الملابس المملوكية ص ٦٦ — ٦٧

نفيها الذهب والفضة... مثل سكاكين الاقلام ، وكان « سوق للجمعين » الذي تباع فيه أدوات اللحم وغيرها من لوازم الدواب الجلدية ، مجاورا لسوق المهاجرين وكان به عدة طلائين وصناع الكفت (التطعيم بالمعادن) كما وجد به عدد كبير من صناع السروج ولوازمها (١) .

وفي عصر الماليك كان بالقاهرة عدد من الأسواق التي تخصصت في بيع لوازم السفر مثل « سوق المرحلين » الذي كان سوقا ضيقا لدرجة أنه «... لو أراد الانسان تجييز مائة جبل وأكثر في يوم لما شق عليه وجود ما يطلبه من ذلك لكثرة ذلك عند التجار في الحوانيت بهذا السوق وفي المخازن ، وكان هذا السوق يزدهر أيام مواسم الحج ، ويمثله في ذلك « سوق المهاجرين » الذي كانت تباع فيه المهاير التي يسافر فيها إلى الحجاز وبيت المقدس ، وفي مرحلة لاحقة نشأ سوقان آخران لبيع المهاير أحدهما بسوق جامع أحمد بن طولون ، والثاني « بسوق الخيميين » ويبدو ان تجار ذلك السوق لم يكونوا مهتمين بربائهم على اعتبار أن الانسان لا يترك ذلك السوق سوى مرة واحدة في العمر ، ومن ثم فإنهم كانوا «... لا يراحمون بانما ولا مشترين...» .

وفضلا عن الأسواق التي ذكرناها آنفا كانت هناك عدة أسواق تباع فيها حاجات الناس في حياتهم اليومية مثل « سوق الصناديقين » الذي كانت تباع فيه الصناديق والخزائن والأسرة وغيرها من المصنوعات الخشبية التي كان المصريون يستخدمونها في منازلهم .

(١) انظر مخطط المقرري ج ٩٦ / ٩٧ حيث ذكر معلومات مفيدة عن تطور صناعة السروج في عصر الماليك .

أما « سوق العنبرين » الذى أنشأه السلطان المنصور قلاوون مكان سجن « حبس المعونة » وفاء لنذر كان قد قطعه على نفسه ، فقد لقي رواجاً هائلاً فى بداية أمره إذ كان المصريون على اختلاف طبقاتهم مولعين بالعنبر ، ولكن النشء حرف طريقة إلى العنبر فى آخريات القرن الثامن الهجرى (١٤ م) حتى أصبح أسماً لا معنى شيئاً .

وكان « سوق الشعاعين » — من الأسواق القديمة فى القاهرة ، أثناء أيام الدولة الفاطمية وكان يعرف آنذاك باسم « سوق القماحين » ، والواقع أن أخبار هذا السوق كما أوردتها المقرئى ، تلقى كثيراً من الضوء على جوانب الحياة الاجتماعية فى مصر تلك الفترة ، فقد عاصر مؤرخنا هذا السوق وحواليته عامرة بالشموع الموكية ، والفانوسية ، والعطايات وكانت حوانيت السوق تظل مفتوحة حتى منتصف الليل ، وتجلس بها بنات يقال لهن « زعيرات الشعاعين » ، عرفن بزِين المدين وهو اللامعات الطرح ، والسرراويل الخراء فى أرجلهن . أما موسم ازدهار السوق فقد كان فى شهر رمضان وفى غطاس التصارى ، إذ كانت الفوانيس تعلق على حوانيت السوق ... فتصير رؤيته فى الليل من أنزه الأشياء ... ، وفى هذه المواسم كانت تباع كميات كبيرة من الشموع الموكية التى كانت الواحدة منهن تصل فى وزنها إلى عشرة أرباط ، كما كانت الشموع تباع وتؤجر لاسيما الشموع الضخمة التى كان وزن أحدها يصل إلى قنطار فأكثر وتحمل على صجلات ، وذلك من أجل خروج الصبيان لصلاة التراويح فى موكب « ... يعجز البلغ عن حكاية وصفه ... » .

ونخرج من هذا الوصف بعدة ملاحظات قيمة عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، فإن الاهتمام بموكب صلاة التراويح فى شهر رمضان كان يدفع الناس

إلى شراء أو استئجار تلك الشموع الضخمة ، ولا يغيب عن الملاحظة أن صناعة الشموع تقدمت كثيراً في ذلك العصر . ومن ناحية أخرى فإن التدهور الاقتصادي الذي اشتدت وطأته على البلاد ابتداء من القرن التاسع الهجري (ق ١٥ م) ترك أثره واضحاً على مثل تلك العادات الاجتماعية ، فقل الأقبال على شراء الشموع حتى انتهى أمر السوق إلى خمسة حوانيت فقط في منتصف القرن التاسع الهجري .

وفصلاً عن الأسواق السابق ذكرها فإن مصر قد عرفت في تلك الفترة أسواقاً كانت مخصصة لبيع الحيوانات مثل الخيل والبغال والخيول والأغنام (١) .

بعد هذا العرض لبعض الأسواق يحسن بناء أن لسوق بعض الملاحظات حول هذه الأسواق — كما يحسن بنا أن نقرر أننا لم نقصد أحصاء هذه الأسواق ، بل كان الهدف هو محاولة الكشف عن نوعيات بعض تلك الأسواق ، وطبيعة أسواق ذلك العصر .

١ — وأول هذه الملاحظات تلخص في أن كثيراً من أسواق ذلك العصر كانت أسماءها تتغير مع مرور الزمن أما بسبب تغير نشاطها أو بسبب سكنى بعض أصحاب الحرف الأخرى في السوق ، مثال ذلك « سوق الشوايين » الذي كان اسمه « سوق الشرايين » حتى سكنه بعض يباعي الشواء في أوائل القرن الثامن الهجري (١٤ م) ثم أصبح يسمى « سوق الغرابيين » في القرن التاسع الهجري

(١) ابن دقاق . الاتصار ج ٤ ص ١٥ ، المقرئ السلوك ج ٢ / ق ٣ ص ٢٧١

(١٥ م) حيث كانت تصنع مناخل الدقيق والفرايل وتباع هناك فضلاً عن بيع الحبوب المستوردة من بلاد الشام . كذلك تغير اسم « سوق الجراطين » الذي كان يعرف باسم « عقبة الصباغين » وأصبح يعرف في القرن التاسع الهجري باسم « سوق القشاشين » ، وهنا تجب الإشارة إلى حقيقة مؤداها أن التدهور الاقتصادي قلل من عدد الأسواق من ناحية ، كما سبب انكماش مساحاتها وعدم تخصصها من ناحية أخرى .

٢ — وبلغت انتباهنا أيضاً في هذا الشأن أن بعض الأسواق كانت تنشأ في بعض الأحيان لكي يسكن بها بعض أصحاب الحرف المنقولين من أحد الأسواق ، ولقد وثق مثلاً ذلك « سوق الاخفافيين » الذي أنشأه الأمير (يونس النوروزي) دوا دار الملك الظاهر برقوق أواخر القرن الثامن الهجري (١٤ م) لتباع فيه خفاف النساء ونماهن ونقل إليه الاخفافيين الذين كانوا يسكنون خط الحرييين والزجاجيين .

٣ — ورغم وجود الأسواق المتخصصة فقد عرفت مصر آنذاك الأسواق المتخلفة الجامعة لكل أنواع البضائع ، فقد ذكر المقرئ أن « القصبة » هي أعظم أسواق مصر ، فقد كانت عامرة بالحوانيت المكتظة بأنواع الماء كل والمشروبات والامثلة التي .. يعجز العاد عن حصر ما فيها من الأنواع ، أما « سوق حارة برهوان » فقد كان سوقاً عامراً إذ كان سكان هذه المنطقة يستقنون بهذا السوق من الخروج من حاراتهم ، كما كان يمكن شراء كل ما يلزم الإنسان من هذا السوق الذي كان يظل مفتوحاً حتى ساعة متأخرة من الليل ، ويأتي « سوق باب الفتوح » ليقدم لنا مثلاً ثانياً على الأسواق الكبيرة الجامعة .

٤ — ومن الأمور الهامة التي يجب الإشارة إليها في إطار ملاحظتنا عن الاسواق ، أنها لم تكن دائماً تحمل أسماء مشتقة من نوع النشاط الذي يمارسه السوق إذ أننا نجد في مصادر ذلك العصر إشارات لبعض الاسواق التي اتخذت أسماءها من أسماء المساكن الذي أقيمت فيه ، مثل سوق جامع ابن طولون ، وسوق الحانكاه ^(١) وسوق حارة برجوان وسوق باب الفتوح... وغيرها ، كما كان لبعض الاسواق أسماء مشتقة من أسماء بعض الجماعات التي سكنت مصر ، مثل سوقة الدرايين ، وسوقة المغاربة ، ، وسوقة اليهود ، التي ذكر ابن دقاق أنها صارت خربة في زمانه ^(٢) وحلت بعض الاسواق أسماء أشخاص مثل « سوقة معتوق ، ، وسوقة ابن العجمية ، وسوق وردان ، التي ذكرها ابن دقان ضمن أسواق القسطنطينية ^(٣) . وكانت لبعض الاسواق في ذلك العصر أسماء طريفة مثل « سوق البراغيث ، و « سوق لحاف » ^(٤) ، ومثل « سوق المياطين » ^(٥) .

(١) ابن أبياس . بدائع الزهور ج ٤ ص ٢٢٢

(٢) تنسب (سوقة الدرايين) إلى العراقيين الذين سیرم زياد بن أبيه من العراق — أنظر ابن دقاق . الانتصار ج ٤ ص ٦٤ ولم يشر ابن دقاق إلى تاريخ شراب سوقة اليهود ، كما أنه لم يعبّرنا هل تجددها أم لا (ج ٤ / ص ٢٢) .

(٣) ابن دقاق ج ٤ ص ١٤ ، ص ٢٢ / ٢٤

(٤) المصدر السابق نفس الجزء ص ٢٢ / ص ٢٣ .

(٥) ذكر المقرئ في الخطوط (ج ٢ ص ١٠٦) أن سبب هذا الاسم يرجع إلى أن عبد الوهاب النشو ناظر الخواص السلطاني أيام السلطان الناصر محمد ابن قلاوون طرح على تجار هذا السوق كمية من عمل القصب (عرف هذا بنظام طرح البضائع أي فرض بضائع على التجار ، وبأثمان يحددها مثل الدولة بغرض النظر من قيمة البضائع الحقيقية) وكانت أسعار العمل باهظة فوقف التجار للسلطان وعيّلوا حتى أعفاهم من ذلك ، وسمى السوق من ساعته باسم « سوق المياطين » وكانت كلمة (عياط) في ذلك الوقت تعني الصياح عند المصريين .

وكانت بعض الأسواق تنفصاً في الأماكن التي يسكن بها الأسرى الأجانب الذين كان بعض السلاطين يستخدمونهم في الأعمال العمرانية والإنشاءات ، فقد كان سوق خزانة البنود خاصاً بسكن أسرى الفرنج خاصة الأرمن الذين جلبهم السلطان الناصر محمد بن قلاوون للعمل في عمارته ، وقد هدمت خزانة البنود ضمن حملة من الحملات الأخلاقية التي كثيراً ما تكررت في ذلك العصر لمهاجمة أركان الفساد (١) .

وثمة حقيقة هامة فيما يتعلق بنظام الأسواق وتخطيطها في عصر المماليك ، فقد كانت الأسواق تقسم في أماكن يراعى فيها أن يكون السوق متعدد المنافذ والمسالك من أجل الدخول إلى الأسواق والخروج منها ، وهو ما يبدو واضحاً في كلام كل من « ابن دقاق » ، « وتقي الدين المقريزي » كما يتضح أيضاً أن أسواق ذلك العصر كان لها مخازن خاصة بها (٢) .

(١) أنشئت خزانة البنود في العصر الناطمي ، وتمولت في العصر الأيوبي إلى سجن للأمراء ، وظلت كذلك في عصر المماليك حتى سلطنة الناصر محمد بن قلاوون ، الذي كان مهتماً بالعمارة والبناء ، وجلب لهذا الغرض كثيراً من أسرى الفرنج لاسيما الأرمن وأسكن بعضهم في قلعة الجبل ثم أسكنهم في « خزانة البنود » بعد ما توقف استخدامها كسجن ، وبمرور الوقت تكاثرت هدد الأرمن ، وتجاهروا بأمور الفساد التي أثارته حتى معاصرتهم مثل بيع الخمر ولحم الخنزير علناً ، كما أداروا أماكن الدعارة ... حتى أن المرأة إذا تركت أهلها أو زوجها ، أو الجارية إذا تركت مولايها ، أو الشاب إذا ترك أباه ، ودخل هذا الأرمن بخزانة البنود لا يقدر أحد أن يأخذه منهم ، ولو كان من كان ... أنظر المقريزي الخطط ج ١ ص ٤٢٣ / ص ١٢٤ ، السلوك ج ٢ / ق ٣ ص ٦٤٠ / ص ٦٤١ .

(٢) أنظر ما جاء عن « سوق المرحلين » في خطط المقريزي ج ٢ ص ٦٤ .

(م ٢ — الأسواق في عصر المماليك) .

والملاحظ أيضاً أن الأسواق في عصر المماليك، كما أنهم تدخل جميع المدن
الاقطاعات التي كان السلطان يقطعها لأمره المماليك، وليسوق دليلاً على ذلك ما
ذكره المؤرخ تقي الدين المقرئ من أن سوق الخيل والجمال والخير... أضيفت
إلى الدولة...، بمعنى أنها أصبحت من بين موارد الدولة، ومن أملاكها، وقد
عرض مقطعها بأرض غيرها في إقليم الفيوم^(١).

وقد عرفت الأسواق آنذاك نظام الصيارف، فقد كان الصيارف يجلسون في
حواليهم على باب سوق السلاح طيلة النهار، ويبدو أن رواد ذلك السوق كان
يستبدلون العملات لدى أولئك الصيارفة حتى يسهل تعاملهم في هذا
السوق^(٢).

عرفت أسواق مصر آنذاك الباعة الجائلين الذين كانوا يفتشون أرض السوق
ببضاعتهم وقد عرفتهم مصادر ذلك العصر باسم «أرباب المقاعد» الذين كانوا
يبيعون مختلف البضائع من المأكولات، والمشروبات حتى الخضراوات والأشجار
وزينة النساء.

في سوق السلاح كان أولئك الباعة يفتشون أرض السوق أمام حوانيت
بيع السلاح، وحوانيت الصيارفة لبيع بضائعهم، ويشترون المشاعل إذا قبل الليل.

(١) المقرئ السلوك ج ٢ / ق ٣ ص ٢٧١

(٢) المقرئ الخطط ج ٢ ص ٩٦

وكان الناس يتخذون هذا السوق في الليل مكانا للنزهة . أما في سوق القصبية فقد كان الباعة الجائلون يجلسون ، ... بأطباق الخبز وأصناف المعاش ، (١) .

ووجد في عصر المماليك سوق بأكمله لهذا النوع من الباعة الجائلين ، وهو سوق القنبيصات ، الذي كان الباعة يجلسون فيه تجاه القبة المنصورية على منحوت وضعت فوقها أقفاص صغار (قنبيصات) من الحديد ، شبك فيها الطوائف من ... الخواتم والفصوص ، وأساور النيران ، وخلخيلين ، وغير ذلك ... ، وكان أولئك الباعة يستأجرون الأرض التي يجلسون عليها من مباشر المارستان المنصوري الذي كان السوق من أوقافه ؛ وهو ما يوضح لنا أن الأرض التي كان يقرشها الباعة الجائلون في الأسواق كانت تؤجر لهم مثل الخراييت تماما . وفي مرحلة لاحقة بنى مباشر المارستان المنصوري خيمة كبيرة لكي تظل أصحاب مقاعد الأقفاص ، وقد نقل ذلك السوق سنة ٨٣٣ هـ إلى قيسارية جديدة أُنشئت بالقرب من الصائفة .

ويبدو من كلام المقرئى أن المنافسة بين أولئك الباعة الجائلين من جهة وأصحاب الخواييت من جهة أخرى كانت تشتمل لدرجة تتطلب تدخل الدولة من آن لآخر كل قليل يتعرض لهم الحكام لمنهم (أرباب المقاعد) وإقامتهم من الأسواق لما يحصل منهم من تضيق الشوارع وقلة بيع أرباب الخواييت (٢) .

وكان هناك نوع آخر من الباعة الجائلين في أسواق مصر في عصر المماليك ،

(١) المصدر السابق ج ٢ ص ٩٣ / ٩٥

(٢) المقرئى : الخطط ج ٢ ص ٩٣ / ٩٥ .

يفدون من المناطق الريفية للتأخمة للبدن من أجل بيع منتجاتهم في أسواقها والعودة إلى قراهم^(١) .

ولستطيع من خلال مصادر عصر المماليك التاريخية أن نلاحظ أن المدن المصرية كلها كانت لها أسواق خاصة بها ، وكان لبعض تلك المدن ، عدة أسواق مثل مدينة أنخم وأسا ودمياط ، والمحلة التي قال عنها أنها ابن دقاق . . . قصبة إقليم الغربية من الديار المصرية . . . والمنصورة وسنهور ، وقلوب التي ذكر أنها كانت تمتد أسواق القاهرة بمعظم حاجاتها من الفواكه ، والألبان ومنتجاتها^(٢) .

ويؤكد هذا الكلام ما ذكره الرحالة ابن بطوطة الذي زار مصر في عصر المماليك من أن المسافر على صفحة نهر النيل لا يحتاج إلى التزود بالثوب من طعام أو غيره . . . لأنه مهما أراد النزول للشاطئ سيجد سوقاً يشتري منه ما يريد كما يجد مكاناً يتوضأ ، ويؤدي الصلاة ، والأسواق متصلة من مدينة الإسكندرية إلى مصر ، ومن

(١) ذكر ابن أياس (بدائع الزهور ج ٣ ص ١٢٦) قصة فلاح قدم من قريته القريبة من القاهرة لبيع بعض البيض في أسواق القاهرة ، فقابله أحد الأمراء في الطريق واشترى منه البيض ودفع ديناراً لكل بيضة ، كما ذكر نفس المؤرخ في ترجمة لأحد معاصريه (بدائع الزهور ج ٥ ص ٦٧) أنه كان فلاحاً يبيع الحام والطرح في الأسواق على ظهر حماره ، وهو ما يعطينا صورة لنماذج الباعة الجائلين في أسواق مصر في عصر المماليك .

(٢) ابن دقاق : الانتصار ج ٥ ص ٢٥ - ٢٦ ، ص ٣٠ ، ص ٤٧ - ٤٨ ،

٧١ ، ٨١ / ٨٢ ، ٩٢ ، ٩٩ ، ١٠١ .

مصر إلى مدينة أسوان من الصعيد (١) وهو ما يؤكد أيضاً كلام المقرئ من بلاد الوجه البحري (٢) .

ومن الطبعي أن تنشأ الأسواق بمرار التجمعات السكانية ، ولكن يبدو أن بعض تلك الأسواق لم تكن أسواقاً دائمة ، وإنما كانت تقام بصفة دورية في يوم معين من أيام الأسبوع ، فقد كان للجيزة في كل يوم أحد سوق عظيم يسمى إليه من النواحي أصناف كثيرة جداً ، ويجتمع فيه خلق عظيم (٣) . وهذا النوع من الأسواق الدورية مازال معروفاً في الريف المصري حتى أيامنا هذه .

الواقع أن أسواق الأقاليم تشابهت مع أسواق العاصمة من حيث نظامها (٤) ، وإن كنا نعتقد أن بعض الأسواق التي وجدت بالقاهرة لم يكن لها نظائر في مدن الأقاليم ، مثل سوق السلاح والمهاجرين .

وبخلاف أسواق القاهرة ، وأسواق الأقاليم ، عرفت مصر أيام المماليك نوعاً من الأسواق التي كانت تقام بصفة مؤقتة في مواقع تجمعات الناس حول مناسبة بعينها ، سواء في مواقع العمل من أجل بناء جسر على نهر النيل ، أو شق ترعة أو بناء جامع أو مدرسة ، أو في الاحتفالات الدينية للطابع مثل الموالد ، أو في ميادين الحروب .

(١) رحلة ابن بطوطة ص ٦٦ / ص ٦٧ .

(٢) المقرئ : الخطط ج ١ ص ١٦٢ .

(٣) نفس المصدر والجزء ص ٢٠٥ .

(٤) سعيد عاشور : المجتمع المصري ص ٨٦ / ص ٨٨ .

ولدينا هذه أمثلة من الأسواق المؤقتة التي تحدثنا مصادر ذلك العصر عنها ،
إذ يحدثنا ابن أبياس عن السوق المؤقت الذي اقيم بمناسبة الاحتفال بولاد أحد
الأولياء ، فيقول في حوادث سنة ٩١٧ هـ كانت ليلة سيدى إسماعيل الإنبابى
بيولاقي . . . وصنعوا هناك سوقاً بدكاكين مبنية ، ونقلوا إليه من سائر البضائع
الفاخرة . . . ، ويقول في حوادث سنة ٩٢٠ هـ . . . كان في الرمل سوق حافل
بدكاكين مبنية ؛ ونقلوا إليها أنظر البضائع^(١) ، ويبدو من هذه العبارة أن دكاكين
السوق كانت تبقى وربما كانت تظل خارية حتى موعد الاحتفال بالمولد فينقلون
إليها البضائع .

أما الأسواق التي كانت تقام في مواقع العمل فإن لدينا مثالا عليها فيما ذكره
المقريزى في حوادث سنة ٧٢٣ هـ بعد إغراق فيضان النيل بعض الأراضي ، وبدأت
الإستعدادات لبناء حصر لمنع مياه الفيضان ، وفي موقع العمل أصبحت الأسواق
وأستمر العمل قائماً مدة عشرين يوماً^(٢) . وتكرر الأمر سنة ٨١٨ هـ حين خرجت
طوائف المصريين إلى موقع العمل لبناء أحد الجسور ومعهم الطبول والزمور ،
وحملت الأكولات وأصبحت الأسواق في مواقع العمل^(٣) .

كانت أسواق مصر في عصر المماليك تخضع لرقابة الدولة ، وتمثلت سلطة الدولة
على الأسواق في عدة أمور منها الموظفين المسئولين عن مراقبة الأسواق ، والضرائب،
وتنظيم الأسواق وتخطيطها .

(١) ابن أبياس . بدائع الزهور ج ٤ ص ٢١٤ ، ص ٢٧٥ .

(٢) المقريزى . السلوك ج ٢ / ق ١ ص ٢٥١ .

(٣) أبو المحاسن النجوم الزاهرة : ج ١٤ ص ٢٦ .

وكان على أرباب كل صنعة عريف ، ويرجع نظام عرفاء الأسواق إلى العصر الفاطمي ، إذ كان أولئك العرفاء هم الواسطة بين الدولة من ناحية ، وأرباب البضائع ، من ناحية أخرى . وكان أولئك العرفاء خاضعين مباشرة للحاسب الذي كان يقبل قولهم فيما يذكرونه^(١) . وقد استمر نظام العرفاء في عصر المماليك إذ يذكر المؤرخ أبو المحاسن يوسف بن تفرج يردى أن السلطان الناصر محمد بن قلاوون ألقى سنة ٧١٠ هـ ضريبة كانت تؤخذ من عرفاء الأسواق^(٢) ولستطيع أن نستنتج من خلال صحت مصادر ذلك العصر عن تلك الوظيفة أن عرفاء الأسواق فقدوا أهميتهم بمرور الوقت .

وذكر القلقشندي^(٣) ، وظيفة أخرى هي « نظر دار الضيافة والأسواق » ، ويقض من كلامه أن صاحب هذه الوظيفة لم تكن له سلطة الإشراف على كل الأسواق ، بل كان مسئولاً عن الأسواق التابعة للدولة ، ولم يكن مسئولاً عن هذه بشكل مباشر وإنما كان يشرف على إيرادات الأسواق التابعة للدولة ، ووجوه إنفاقها ، وكانت الأسواق التي لا تتبع الدولة تدخل أما ضمن الإقطاعات وأما ضمن أوقاف المدارس والمساجد والمارستان كما أوضحنا من قبل ، وعلى كل حال فقد أورد لنا المقرئ أسماء بعض الأشخاص الذين تولوا هذه الوظيفة^(٤) .

(١) المقرئ : اغانة الأمانة : ص ٢٨

(٢) أبو المحاسن : التاج الزاهرة ج ٩ ص ٤٤ - ٤٦

(٣) القلقشندي : صبح الأمان ج ٤ ص ٣٢ .

(٤) يذكر المقرئ في حوادث سنة ٧٨٠ هـ أن « علم الدين بن غنام » استقر في نظر الأسواق (السلوك ج ٣ / ق ١ ص ٢٤٤) ثم يذكر في حوادث العام التالي أنه خلع واستقر بدلي منسبه « معين الدين الدمامني السكندري » (السلوك ج ٣ / ق ١ ص ٢٧١) ، كما يذكر في حوادث سنة ٧٨٣ هـ ابن مكائس استقر في نظر الأسواق (السلوك ج ٣ / ق ١ ص ٤٦٢)

أما الموظف الذى كثيراً ما أرتبط اسمه بالأسواق فى عصر المماليك فهو المحتسب ، وهو الموظف صاحب الإشراف الفعلى على الأسواق آنذاك ، وكانت وظيفة الحسبة من الوظائف الجالية فى ذلك العصر ، فقد كانت تأبى فى المرتبة الخامسة بين الوظائف الدينية ، ولم يكن يتولاها فى أوائل عصر المماليك إلا وجوه الناس وأعيانهم . . لأنها خدمة دينية ^(١) . . وكانت هناك ثلاث مناصب للحسبة فى مصر حينئذ ، حسبة القاهرة ، وحسبة القسطنطينية ، وحسبة الإسكندرية وكان محتسب القاهرة هو أعلى الثلاثة قدراً إذ كان يحضر المواقب السلطانية فضلاً عن الجلوس مع السلطان بدار العدل ^(٢) وكان تفوذه يشمل القاهرة وكل الوجه البحرى فيما عدا الإسكندرية ،

(١) المحتسب : هو من نصبه الإمام أو نائبه للنظر فى أحوال الرعية والكشف عن أمورهم وأحوالهم ، بشرط أن يسكن حراً بالغاً عاملاً عدلاً (النظر : ابن الاثير : معالم القرية فى أحكام الحسبة ص ٧) . وكان من واجباته الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتحدث فى أمر المكاييل والموازين ونحوهما ، وأول من قام بهذا العمل الخليفة عمر بن الخطاب وكانت الحسبة قضائى إلى الشرطة أحياناً فى العصر الفاطمى — (النظر للفتشندى صبيح الأعتى ج ٥ ص ١٥١ / ١٥٢) وأنظر أيضاً : السبكى معبد الذم ومبيد النقم ص ٩٢ ولدينا وثيقة من العصر الأيوبى تتضح منها مهام المحتسب فى ذلك العصر ، ولا تفتقد إليها أختلت كثيراً عنها فى عصر المماليك ، وهذه الوثيقة عبارة عن نسخة تقليد بولاية الحسبة من إنشاء الوزير ضياء الدين بن الأثير — النظر للفتشندى صبيح الأعتى ج ١١ ص ٦٨ / ص ٦٩) .

(٢) كانت المادة أن يجلس سلاطين المماليك بدار العدل صباح كل اثنين وخميس طوال العام ما عدا شهر رمضان ، وذلك للنظر فى قضايا الناس وتظلماتهم ، وكان هناك « بروتوكول » للجلوس بهذه الدار ، إذ كان قاضى القضاة الشافعى — وهو أكبر قضاة القضاة — يجلس عن يمين السلطان يليه القاضى الحنفى فالمالكى ثم الحنبلى الذى يليه وكيل بيت المال ثم محتسب القاهرة ، وقد تغير هذا النظام بعد عصر الناصر محمد بن قلاوون ، حين أصبح الشافعى يليه المالكى ثم قاضى المعسكر — =

بينما كان محتسب الفساط أن يشرف على الفسطاط وكل بلاد الوجه القبلى ، وكان أدنى مرتبة من محتسب القاهرة ، وهو ما ينطبق أيضاً على محتسب الإسكندرية . وفى بعض الأحيان — لاسيما فى أواخر عصر المماليك — أصبح طبيعياً أن يجمع شخص واحد بين حسبة القاهرة وحسبة الفسطاط ^(١) .

وفى عصر المماليك خضعت وظيفة المحتسب لبعض التطورات سواء من حيث مكانة الوظيفة أو نوعية الأشخاص الذين يتولونها ، فقد صار ممكناً أن يتولى المماليك أمر الحسبة وهو مالم يكن مألوفاً فى بداية ذلك العصر ^(٢) . كما صار مألوفاً أن يجمع شخص واحد بين الحسبة وغيرها من وظائف الدولة ، ويخلص ابن اياس التطورات التى لحقت بهذه الوظيفة فى قوله : « . . . كانت الحسبة والولاية فى قديم الزمان من أقل الوظائف ، ولها جماعة كثيرة من أبناء الناس والفتهاء ، ولكن عظم أمر هاتينوظيفتين فى هذا الزمان إلى الغاية ، وصارتا من أجل الوظائف ، وهذه الأموال المطيعة التى سعى بها هؤلاء ما يستخلصونها إلا من

== فمحتسب القاهرة يماسون دلى زين الساطان — أنظر الماقربرى : الحوادث ج ٢ ص ٢٠٧ / ص ٣٤٩ .

(١) الماقربرى : السلوك : ج ٤ / ق ٢ ص ٥٦٥ ، ص ٨٢٠ ، أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ج ١٦ ص ٣٤٩ .

(٢) يذكر أبو المحاسن بن تغرى بردى فى حوادث سنة ٨٦٥ هـ أن « . . . ثم من نخشبائى ، المعروف بـ صاص ، تولى الحسبة ، . . . فكان أول تركى ولى الحسبة بالبذل ، وهو ما يوضح كيف أصبحت الرشوة سبيلاً لتولى هذه الوظيفة . . . ولم تسمح ذلك قبل تاريخه لا قديماً ولا حديثاً . . . » — أنظر النجوم الزاهرة : ج ١٩ ص ١٥٣ .

أضلاع المسلمين والأمر لله^(١) ، وهو ما يؤكد غيره من المؤرخين مثل السخاوى الذى يفهم من كلامه فى حوادث سنة ٨٥٢ هـ أن الرشوة أصبحت السبيل إلى تولي تلك الوظيفة^(٢) .

وبما فى هذا المقام أن تسلط الضوء على دلائل المحتسب بالأسواق ، فقد كان مسؤولاً عنها من جميع النواحي المعية والسعوية ، والكشف عن الغش والسرقة فى الموازين والمكاييل وغيرها ، فقد كان يقف على جميع الباعة الحضور إلى دار العيار^(٣) ، بموازينهم ومكاييلهم وصنجمهم وتحريرها بواسطة المحتسب ، وكانت الموازين أو الأكيال غير المختبوضة تصدر ويلزم صاحبها بشراء غيرها من دار العيار ، إلا أن ذلك لم يعد يلزم فيما بعد حين خفت صرامة الرقابة ، فأصبح على صاحب الميزان أو المكيال غير المضبوط أن يقوم بإصلاحه فقط .

وكان للمحتسب أهران يطوفون بالأسواق فيما يشبه الحملات التفتيشية ، لكشف من لظافة القدور والآوانى التى تباع فيها الأطعمة ، ومراعاة عدم غش البضائع ، ومصادرة وإعدام البضائع الفاسدة ، وتحفل مصادر ذلك العصر بالأمثلة الدالة على مهام المحتسب وعلاقته بالأسواق ، ويضيق بنا المقام عن تتبع الكثير من الأمثلة ، ومن ثم فإننا لسوق بعضها لكشف مهام المحتسب ، ففي سنة ٧٤٢ هـ ، ضبط أحد تهار للطيور المحفوظة بالتبليغ (وقد عرف أولئك التجار آنذاك باسم البراودية ،

(١) ابن ياس : بدائع الزهور ج ٢ ص ١٦٥ ، ص ٢٢٣ ، ج ٥ ص ٢٧ .

(٢) السخاوى : النبر المسبوك : ص ٢٦١ .

(٣) دار العيار : هى الدار التى كانت الموازين والصنجم والأكيال تضبط فيها وفقاً لأمثلة قياسية كانت بها ، ولم يكن مسموحاً بأن تباع الموازين والأكيال المستخدمة فى أسواق البلاد إلا فى هذه الدار — أنظر : خطط المقربرى ج ١ ص ٤٦٢ / ص ٤٦٣ .

ومفرحها بواردى) وهو يخفى كليات كبيرة من العيور الفاسدة ، وأدبه المحتسب وشهره ، كما أعدمته الكمية المضبوطة ^(١) عما يوضح أن الرقابة الصحية كانت بالذم لمحدى مهام المحتسب .

ويمكن لنا أن نتعرف على المدى الذى كان يمكن أن تصل إليه سلطة المحتسب فى ظل السلاطين الأقوياء وبمساندتهم ، فقد حدثت أثناء إحدى الأزمات الاقتصادية فى عصر السلطان الناصر محمد بن قلاوون أن اختفى الخبز ، فنظم المحتسب على شئون الأمراء ، وأخرج لهم حاجتهم من القمح ، وأمر بأن يباع القمح فى حضوره من الشون بالسعر الذى حدده ، وصار يركب يوماً إلى إحدى الشون ، ويبيع منها إلى الطحانين ، وحين بلغه أن بعض ممسرة الأمراء باعوا بسعر أعلى مما حدده ضربهم بالمقارح وأبده السلطان فى ذلك . . . فلم يتجاسر أحد بعدها من الأمراء أن يفتح شوته إلا بأمر المحتسب ^(٢) . . . وتبدو أهمية المحتسب فى حقيقة أن السلطان المؤيد شيخ ، تولى الحسبة بنفسه سنة ٨١٨ هـ لمواجهة ارتفاع الأسعار ^(٣) .

وإذا كان المحتسب حازماً فإنه كان يلقى رضا الناس عنه ، وترجيهم به بحكم نجاحه فى السيطرة على الأسواق وهو ما حدث سنة ٧٧٨ هـ على سبيل المثال فقد كاد الناس يحملون المحتسب وهو راكب بغلته ، وصبوا عليه كثيراً من ماء الورد ،

(١) المقيري ج ٢ / ق ٣ ص ٦١٣ المخطوط ج ٢ ص ٩٦ .

(٢) المقيري : السلوك ج ٢ / ق ٢ ص ٢٩١ / ٢٩٦ .

(٣) الأمين : السيف المهند فى سيرة الملك المؤيد ص ٣٤١ ص ٣٤٢ (طويزة

المنافسة سنة ١٩٦٧ م) .

كما أشعلوا له الشموع والقناديل في شوارع القاهرة وطرقاتها ... ووقفت له
المناني تزفه إذا مر بها^(١) .

وهناك أمثلة تدل على أن بعض من تولوا وظيفة الخسبة لم يكونوا على مستوى
الشروط والمواصفات الواجب توافرها في الخسب ، ومن ثم خذت قبضة الدولة
على الأسواق ، وتلاعب الباعة بالأسعار ، فأصبح الخسب بالتالى عرضة للتخدير
والامتهان في أحيان كثيرة وتبدى ذلك بوضوح أكثر في النصف الثانى من
عصر المماليك .

وفي بعض الأحيان كان الأمراء المتنافسون يحاولون استئالة جماعهم العامة إلى
جانهم ، ويكون الخسب هو كبش الفداء ، فقد حدث سنة ٧٨٢ هـ ، وأثناء
احتماد الصراع على السلطة بين كل من الأميرين برقوق وبركة أن نودى
... ياهوام إذا كنتم راضين بمحتسب القاهرة ومصر وإلا عز لناهما ... ، وتم
عزلهما بالفعل^(٢) .

وكثيراً ما تعرض الخسب لفضب العامة بسبب سوء سياسته في الأسواق من
ناحية ، وبسبب انعدام هيئته من ناحية أخرى ففي سنة ٧٧٦ هـ سار الخسب
تسعير الخبز ، فسكان النتيجة أنه تمرد الحصول عليه في الأسواق مما جعل العامة
يهاجمونه مراراً فاختلف في إنزله خوفاً على نفسه^(٣) . وتعرض الخسب في عام ٨٤٨ هـ
لهجوم العبيد الذين كادوا أن يفتكوا به في أركان الفساد في بولاق لولا أن
سارع بالهرب .

(١) المقرئى : السلوك ج ٣/ق ١ ص ٢٣٩ وما بعدها .

(٢) المصدر السابق : نفس الجزء ص ٣٨٥ .

(٣) المصدر السابق : نفس الجزء ص ٣٩٥ .

وتقدم لنا المصادر نماذج لبعض الشخصيات التي وليت الحسبة دون أن تكون أهلاً لها ، مما زاد في تدهور هيئة المحتسب ، ففي سنة ٧٧٨ هـ خلع على جمال الدين محمود المعجم ، واستقر في حسبة القاهرة ، فتعرض لمخزية العامة واستهزائهم لأنه كان من فقراء المعجم ، وكان يبيع التمر أمام باب المارستان^(١) . كما يذكر المقرئ أنه لما زاد الطين بلة أثناء أزمة سنة ٨٢٩ هـ أن تولى الحسبة ... بعيد عن معرفتها...^(٢) ، كما يذكر في ترجمة تاج الدين عبد الوهاب بن الجباس ، (ث سنة ٨٢٤ هـ) والذي تولى حسبة القاهرة سنة ٨٠٧ هـ أنه كان ... عامياً في مونة فقيه^(٣) ، ويبدو جلياً مدى التدهور الذي لحق بمسكنة المحتسب فيما ذكره السخاوي من أنه في عام سنة ٨٥٣ هـ عرضت الحسبة على الزينى الاستادار ... فرفع عنها لتكون متراها ليست له في العظمة نسبة^(٤) .

ولم يكن أولئك الموظفون (عرفاء الأسواق — ناظر الأسواق — المحتسب) هم الواجهة الوحيدة أو التعبير الوحيد عن سلطة الدولة في الأسواق فقد تبدت سلطة الدولة وتدخلها في شئون الأسواق واضحة في كثير من التصرفات التي كان أهمها — بطبيعة الحال — الضرائب والمكوس المفروضة على أهل الأسواق أو في بعض الأعمال التي كانت الدولة ترغب أهل الأسواق على القيام بها .

ففي سنة ٧١٠ هـ — مثلاً — أبطل السلطان الناصر محمد بن قلاوون هذه ضرائب كانت مفروضة على الأسواق منها « ضريبة نصف السمرة » التي كان

(١) المقرئ ج ٢/ق ١ ص ٢٩٢ .

(٢) المصدر السابق : ج ٤/ق ٢ ص ٧١٠ / ص ٧١١ .

(٣) المصدر السابق ج ٤ / ق ٢ ص ٥٩٨ .

(٤) السخاوي : البتر المبولك ص ٢٦١ .

أخذ ولاية القاهرة قد ابتدعها^(١) ، وفي سنة ٧١٠ هـ أيضاً ألغيت ضريبة أخرى كانت تؤخذ من عرفاء الأسواق ، وفي سنة ٧٨٠ هـ ألزم الوزير مقدمى الحاج بأحضار مستندات شراء جماعهم من سوق الجمال ، فمن لم يضر مكس دباشرى سوق الجمال نكل به وغرمه مالا^(٢) ١٠٠٠ كما ألغيت سنة ٨٥٣ ضريبة مكس الجلود ، التي كانت تجب من سوق النعال ، ومن سائر الأسواق^(٣) ، كما سمع في عام ٩٠٧ هـ عن فرض ضرائب جديدة على السوق (أهل الأسواق) فيؤدونها إلى المختب في أول كل شهر^(٤) .

وتسكنى هذه الأمثلة التي أوردناها على الضرائب التي فرضتها الدولة على الأسواق في عصر المماليك ، والواقع أننا لا نقصد في هذا المقام حصر مثل تلك الضرائب ، لأن ذلك يتطلب أن نفرد له بحثاً مستقلاً ، ولكتنا نهدف إلى بيان أحد وجوه سيطرة الدولة على أسواق مصر في تلك العصور .

وعلى كل حال فإن هناك صوراً أخرى لهذه السيطرة ، إذ يبدو أنه كان لابد من

(١) كانت ضريبة نصف السمرة ، تؤخذ من كل من يبيع شيئاً بما قيمته ٢٪ من ثمن البيع ، وكان يؤخذ نصف الضريبة للسلطان والنصف الآخر للدلال ، فصار الدلال يحسب حسابيه ، ويخلص درهمه قبل السلطان ... — انظر . أبو المحاسن . النجوم الزاهرة . ج ٩ ص ٤٦ .

(٢) المقرري . السلوك ج ٣ / ق ١ ص ٣٤٣/٣٤٤ .

(٣) السخاوى . النهر المسبوك . ص ٢٦٨ .

(٤) خصصت إيرادات تلك الضريبة لبعض أمراء العشرات عوضاً عن أقطاعاتهم ، وكانت حصة الضريبة حوالى ألفى دينار شهرياً ، وقد ألغيت هذه الضريبة سنة ٩١٠ هـ لتفرض من جديد وتلغى ثانية سنة ٩١٩ هـ ، وقد أعيد فرضها والغاؤها عام ٩٢٢ هـ انظر . ابن أياس . بدائع الزهور ج ٤ ص ٢٢—٧٧ ، ص ٢٠٤ — ٢٠٥ ، ج ٥ ص ١٧ .

الحصول على ترخيص رسمي لبناء الحوانيت والسقايف والمصاطب في الأسواق ،
ويبدو أنه نتيجة لانتهيار سلطة الدولة في أواخر عصر المماليك بسبب التدهور
الاقتصادي والفساد السياسي ، لم يعد الناس يهتمون بمراعاة مثل هذا القانون ،
ففي سنة ٨٢٢ هـ شرع الأمير يشبك الدوادار ، في توسيع الطرقات والشوارع
والأرقة ، وصدر الأمر بهدم ما وضع في الشوارع والأسواق بغير طريق
شرعى من أبنية وربوع وحوانيت وسقايف ، ، ، ، وغيرها^(١) . وفي سنة ٩٠٩ هـ
نادى السلطان في القاهرة : بأن أصحاب الدكاكين والأماك يقطعون الأراضي من
الأسواق والشوارع ، ، ، ، وذلك لأن الشوارع قد عليت ، وتكررت هذه
المسألة في عهد السلطان الغوري نفسه سنة ٩٢١ هـ ، وقد علق المؤرخ ابن أبياس
على ذلك بيتين من الشعر قال فيهما :

في دولة الغوري رأينا العجب وقد حملنا فوق ما لا نطبق
وقد كفى في عامنا جرى من قسلة الأمن وقطع الطريق^(٢)

وكان والى القاهرة يلزم الباعة بكنس الشوارع ورشها بالماء ويعاقب كل من
يمنع عن ذلك ، كما كانت الأوامر تصدر أحيانا بأن يعلق على كل حانوت من
حوانيت الباعة بالأسواق قنديل يضيء طوال الليل^(٣) . كذلك كان يتعين على
أصحاب الحوانيت الواقعة في طريق دوران الخيل أن يزينوا حوانيتهم قبل ذلك
بثلاثة أيام^(٤) .

ومن مظاهر تدخل الدولة أن تلزم أهل الأسواق بنشر البسطة والحصر
والصلاة أمام حوانيت الأسواق^(٥) .

(١) ابن أبياس . بدائع الزهور ج ٣ ص ١٢٧

(٢) المصدر نفسه ، ج ٥ ، ص ١٤ .

(٣) المقرئى . السلوك ج ٤ / ق ٢ ص ٨٧٠ ، ص ٨٧٥ .

(٤) الفلقشندي ، صبح الأعشى ج ٤ ، ص ٥٧ — ص ٥٨ ، المقرئى الذهب
المسبك ، ص ١١ .

(٥) المقرئى السلوك ج ٢ / ق ٢ ص ٦٥١

وهكذا يبدو واضحاً أن ساعة الدولة كانت موجودة في أسواق عصر في
عصر الممالك ، واتخذت لنفسها أشكالاً متعددة ، بداية بموظفي الدولة
الممثلين عن الأسواق ، وانتهاء بالأعمال التي كانت الدولة تجبر أصحاب
الحوانيت على القيام ، وفي الصفحات التالية سنلاحظ في حديثنا عن حركة
الأسواق والعوامل المؤثرة فيها مزيداً من صور تدخل الدولة سواء من حيث
طرح البضائع على التجار ، أو وضع نظام سعري جديد ، أو سك عملات أو تحديد
قيمتها ... الخ .



General Organization of the Alexandria Library (GOAL)
General Organization of the Alexandria Library

العوامل المؤثرة في حركة الأسواق

تأثرت حركة أسواق مصر في عصر سلاطين المماليك في مداها وجزرها لعدة عوامل متباينة ، وكان لبعض تلك العوامل آثارها السلبية تماما على حركة الأسواق المصرية آنذاك ، فأنكماش حجمها ، كما توقفت حركة البيع والشراء في تلك الأسواق وارتفعت أسعار البضائع فيها ، فضلا عما نتج عن ذلك بالضرورة من كساد . وتتصل بعض تلك العوامل والأسباب المؤثرة في حركة الأسواق في تلك العصور بالدولة من حيث اجراءاتها الاقتصادية المختلفة (مثل نظام طرح البضائع ، والتسعير وسك العملات . . الخ) ومن حيث الأحوال السياسية الداخلية ، وحالة الأمن في البلاد ، كما يتصل البعض الآخر من تلك العوامل والأسباب المؤثرة في حركة الأسواق بالأحوال الطبيعية مثل هبوط النيل أو تأخر الفيضان وانتشار الأوبئة والطواعين التي عرفتها مصر بكثرة في تلك العصور .

ومن بين العوامل المؤثرة في حركة لأسواق والتي تتصل بالدولة آنذاك نظام طرح البضائع ، وكان هذا النظام من أهم العوامل التي تركت آثارها السلبية على التجار قرا لحل مشاكلها المالية ، ويمكن أن نستدل من خلال المصادر التاريخية (م ٢ - الأسواق في عصر المماليك)

المتاحة على مدى عا كان هذا النظام يحمله وطبائنه من العان ومؤشرات ذالة هلى مدى تدخل الدولة فى حركة الاسواق الداخلىة من جهة، وما كان ينتج عن ذلك النظام من آثار سلبية من جهة أخرى ، ونقوم ففكرة نظام طرح البضائع التى كانت تختلف وتتنوع تنوعا كبيرا ما بين الابقار والماشية والاقشة والياب والفراريج والزيت والعسل والاقصاب ... وما الى ذلك - نقول ان نظام طرح البضائع هذا قام على أساس أن تطرح الدولة البضائع المتوافرة لديها لسبب أو لآخر على التجار أى أن تفرضه عليهم بالسعر الذى تراه مناسبا، وبالكمية التى تريدنا بنقض النظر عن حاجة الاسواق لهذه البضائع أو عدم حاجتها إليها، كما أن التاجر من ناحية أخرى لم يمكن يتمتع بحق الرفض أو حق المساومة على السعر المفروض من قبل الدولة .

أما عن مصادر تلك البضائع التى كان سلاطين الممالك يطرحونها على التجار فإنها تنوعت ما بين الهدايا الواردة صحة السفارات التى كان يرسلها الملوك والحكام والأمراء والسلاطين المعاصرن لسلاطين الممالك فى مصر، والاسلاب والقتائم حصلت عليها الجيوس أو التى غنمها رجال الاسطول (الذين عرفوا باسم المجاهدين) فى غاراتهم على سواحل الدول المعادية، كما أن الحملات التأديبية التى كان يجردها السلاطين من حين لآخر ضد العربان لاسيما فى صعيد مصر كانت تعود بأعواد كبيرة من الماشية والاقنام والابقار التى كانت تطرح على التجار، وفضلا عن ذلك فإن نظام طرح البضائع كان يقوم أحيانا على أساس احتكار الدولة لبضاعة بعينها فقد أبطل الناصر محمد بن قلاون سنة ٧١٠ هـ ... ما كان مقررا من طرح الفراريج ...، ويبدو من خلال النص الذى أورده المؤرخ أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى أنه كان يوجد بكل اقليم ضامن مهمته طرح الفراريج هلى الناس ... ولا يقدر أحد يشترى فروجا الا من الضامن ...، كما يذكر أبو المحاسن

أن الإيراد الناتج عن احتكار تجارة الفراريج (الدجاج) وطرحها على التجار كان يخصص للمقنطين والمرتبات (١).

ويبدو أن ذلك الاجراء الاقتصاى - نظام طرح البضائع - كان يقع من حين لآخر نتيجة لرغبة الدولة فى مواجهة مناعها المالية مثل دفع مرتبات المعالينك (النفقة) . أو غير ذلك ومن ثم تقوم بطرح عدة بضائع من أصناف الخاص على التجار وتلزمهم بحمل أثمانها بما يسبب لهم العناء الشديد (٢) ، ومن المنطق أن يحاول التجار تعويض ما تكبدوه من أموال فى هذه البضائع المفروضة عليهم فضلا عن تحقيق نسبة من الربح ، وهو ما كان يترك أثره السلبى على حركة الأسواق ويؤدى بالضرورة إلى ارتفاع الأسعار ، بل كان يؤدى إلى اغلاق الأسواق لعدة أيام فى بعض الأحيان .

ويتضح من النصوص التاريخية المتاحة أن أسلوب الحكام وكبار الأمراء فى معاملة التجار وفقا لنظام طرح البضائع ، وما كان ذلك يسيبه لهم من مضايقات كان يجعلهم يتمنون الموت لأنفسهم فى بعض الأحيان (٣)

(١) أبو المحاسن النجوم الزاهرة ج ٤ ص ٤٦ / ٤٧

(٢) المقرئى : السلوك ج ٣ / ق ١ ص ٢٩٥ .

(٣) يذكر المقرئى (السلوك ج ٤ / ق ٢ ص ٦٣٨) أن الأمير « أرغون شاه » جمع الجزارين بعد عودته من الصعيد حيث كان يقوم بحملة تأديبية هناك وأخرب عددا من بلدان الصعيد وجلب عددا كبيرا من الأبقار سنة ٨٢٦ هـ ، ولزم كلا من الجزارين بشراء عدد معين من الأبقار بسعر حددته لهم وفى ساحل لنبابة (ساحل امبابة حيث كان ميناء القاهرة النهري) نزل التجار إلى مركب ليعبروا النيل وهم يضمون بالشكوى . . . وأخذوا يدعون الله على أنفسهم حتى =

وفي سنة ٨٢٧ هـ عاد بعض المجاهدين من حملة طم بعد مهاجمة سواحل قبرس ، وكان مما غنمته كميات كبيرة من الجوخ ، أرسل منها إلى السلطان برسباي مائة وثلاث قطع طرحت كلها على التجار وفقاً للسعر الذي حددته السلطان كما حدث في سنة ٨٢٩ هـ بعد الاستيلاء على قبرس وأسر ملكها جانوس أن أمر السلطان برسباي بجمع التجار لشراء الغنائم فتمطلت أسواق القماش حيثئذ . . . من البيع عدة أيام لاشتغال التجار بشراء الغنائم^(١) . وهو الأمر الذي يوضح لنا كيف كانت الدولة تلزم التجار بشراء غنائم الحرب ، وكيف كان ذلك الإجراء يستلزم وقتاً طويلاً وجهداً قد يضطر التجار إلى أغلاق حوانيتهم مما كان يترك آثاره السلبية بالتالي على حركة أسواق مصر في تلك العصور ، ويؤيد ذلك أيضاً ما حدث سنة ٩١٧ هـ حين طرح السلطان قصره الفوري على جميع التجار أنواعاً مختلفة من الملابس ، كما طرح على أهل الأسواق . . . زيتاً وعسلاً وزياداً وأصناف بضائع يخسرون فيها الثلث . . . وصاروا يستحثونهم في سرعة أداء الثمن من أجل نفقة المالك وكانت النتيجة أن هرب التجار وأغلقت الأسواق ، وظلت كذلك عدة أيام^(٢) .

وهكذا فإن نظام طرح البضائع كإجراء اقتصادي تعسفي من قبل الدولة سبب كثيراً من المتاعب للتجار كما كان من عوامل إنكماش حركة الأسواق الداخلية في

== يفرقهم ولا يجمعهم حتى يأخذوا هذه الأبقار ليستريحوا أهم فيه من الغرامات والخسارات وتحكم الظلة فيهم بالضرب والسب والأمانة . . .

(١) المقرري السلوك ج ٤ ق ٢ ص ٧٢٦/٧٢٢ ص ٧٢٨

(٢) ابن الماس . بدائع الزهور ج ٤ ص ٢٤٢ .

مصر آنذاك . بيد أننا يجب أن نلاحظ أمراً هاماً في هذا الصدد وهو أن نظام طرح البضائع لم يكن وسيلة الدولة الوحيدة في مواجهة مناعها المالية . كما أن الدولة من ناحية أخرى كانت تسكن من اللجوء إلى ذلك الإجراء في فترات التضخم والتدهور الاقتصادي لا سيما في الطور الأخير من أطوار حياتها ، ويؤكد ذلك ما ذكره المقرري في حوادث سنة ٨٢٩ هـ حين أمر السلطان برسبى بمنع الأمراء والأعيان من الحمايات ومخيم ونوكمهم^(١) عن الحوانيت والطواحين والمناصر حتى يتمكن مباشرة السلطان من رمى البضائع ما بين سكر وأرز وغسبير ذلك . . . فشكل الضرر كثيراً من الناس لما في ذلك من الخسارة في أثمانها . . .^(٢) ، ويستفاد من كلام المقرري أن بعض كبار الأمراء وأعيان الدولة كانوا يقومون بفرض حمايتهم على بعض الحوانيت وأصحاب الحرف مقابل امتياز معين ، وكان وجود ذلك ، الأمير أى شارته رمزاً للحماية التي يسبغها الأمير على ذلك الحانوت يحمى صاحبه من قبول البضائع التي كانت الدولة تطرحها على التجار وأرباب الأسواق وفقاً لنظام طرح البضائع ، ولكن رغبة السلطان برسبى في الحصول على الأموال من أى وجه من الوجوه جعلته يلغى تلك الحمايات . وفي سنة ٨٢٣ هـ حاول الاستاد أن يطرح السكر الذي كان السلطان يحتكر صناعته والاتجار فيه على الباعة فأغلقوا حوانيتهم وفروا^(٣) .

وفيما يتعلق بالدولة من العوامل ذات التأثير على حركة أسواق مصر حينذاك

-
- (١) الرنوك . ومفردها الرنك شارة كان يضعها سلاطين المماليك وأمرأزم على دروعهم ومثقاتهم وقد تميز كل منهم برنك خاص .
 - (٢) المقرري . السلوك ج ٤ / ق ٢ ص ٦٣١ .
 - (٣) المصدر نفسه ج ٤ / ق ٢ ص ٨٢٤ .

فإن نظام طرح البضائع لم يكن هو العامل الوحيد في هذا المجال ، فقد اتخذ تدخل الدولة في حركة الاسواق أشكالاً أخرى مغايرة ذكرنا بعضها في الصفحات السابقة . ويبقى أن نذكر نظام التسعير الذي كانت الدولة تلجأ إليه كإجراء لتخفيف حدة الأزمة الاقتصادية أو للحد من ارتفاع الأسعار .

ومن الناحية القانونية النظرية اختلف الفقهاء حول شرعية نظام التسعير ، فبينما قال البعض أنه يحرم على المحاسب التسعير في كل وقت ، أجاز البعض الآخر التسعير في زمن الغلاء ، كما رأى البعض أن التسعير يجوز في حالة ما إذا كانت البضاعة الخاضعة للتسعير من إنتاج البلاد وليست من الواردات^(١) . وعلى أية حال فإننا نستطيع من خلال الأمثلة التي تمدنا بها المصادر التاريخية أن نستنتج أن التسعير قد طبق بالفعل بقصد الحد من ارتفاع الأسعار ، بيد أنه تميز — كغيره من الإجراءات الاقتصادية آنذاك — بالعشوائية والارتجالية ، إذ أن الدولة كثيراً ما لجأت إلى ذلك الإجراء لحل مشاكل الاسواق والأسعار .

وتمدنا المصادر التاريخية بالأمثلة الدالة على أن الدولة ظلت تلجأ إلى ذلك الإجراء من حين لآخر طوال تاريخها خصوصاً في أوقات الأزمات الاقتصادية الناتجة عن هبوط مستوى فيضان النيل أو غيره من الأسباب ، على أننا يجب أن نلاحظ أن الدافع إلى التسعير كان يختلف من وقت لآخر ، ذلك أنه بينما كان في أوائل عصر الدولة الذي تميز بالقوة والازدهار هو الرغبة في تخفيف وطأة الأزمة

(١) السبكي . معيد التمام ومبيد النقم ص ٩٢

الاقتصادية (كما حدث في عهدى الظاهر بيبرس ، والناصر محمد بن قلاوون)^(١) فقد تمثل دافع السلطان بنصوه الغورى فى أواخر عصر سلاطين المماليك فى القيام بمحاولاته الكثيرة للتسمية فى خوفه من تمرد المماليك الجلبان وغضبهم حيث كانوا قد بدأوا يتدخلون فى شئون الأسواق^(٢) .

ويجب أن نلاحظ أيضاً أن نظام التسمية كان يأتى بنتائج عكسية لما كان مرجوا منه فى بعض الأحيان كما حدث سنة ٦٦٣ هـ فى عصر السلطان الظاهر بيبرس وهنا لجأ السلطان إلى وسيلة أخرى أتت ثماراً إيجابية انعكست على حالة الأسعار بالأسواق ، إذ أمر السلطان بفتح الأهرام والشئون السلطانية والبيع منها للناس . فسيطرت الأسعار^(٣) . وكان بعض السعدين فى العصر الذى من عصر سمرعين

(١) حدث سنة ٦٦٣ هـ أن أمر السلطان الظاهر بيبرس بالتسمير حين هددت الناس مجاعة اضطرتهم إلى أكل ورق القمح والكرنب ، وما شابهها ، ولكن النتيجة جاءت عكسية تماماً فاشتدت الأزمة ضراوة ، فأمر السلطان ببيع الغلال من مخازنه وشوته — (أنظر . المقرئى . السلوك ج ١ / ق ٢ ص ٥٠٦ — ٥٠٧) كما حدث سنة ٧٤٥ هـ أن قبض المحتسب والوالى على عدد كبير من الباعة والتجار وضربوهم بالمقارع وشهروهم ، ثم سمرت الغلال — (أنظر . المقرئى . السلوك ج ٢ / ق ٣ ص ٦٦٩) .

(٢) يذكر ابن أياس فى حوادث سنة ٩١٩ هـ وسنة ٩٢٢ هـ (قبل وبعد موت السلطان الغورى) . أن عدة محاولات قد جرت للتسمير شملت كل البضائع والمأكولات حتى الكفاة بسبب خوفه من المماليك الجلبان — (أنظر ابن أياس بدائع الزهر ج ٣ ص ٣٣٨ ، ج ٥ ص ٦ — ٧ ، ص ٨١) .

(٣) المقرئى . السلوك ج ١ / ق ٢ ص ٥٠٦ / ص ٥٠٧ .

الممالك يحجرون الغلال في شيوخهم مدة طويلة ثم يبيعونها بعد أن تكون الأسعار قد ارتفعت ، فقد حدث سنة ٨٥٤ هـ أن قلت للغلال المطروحة في الأسواق وظل الحال كذلك حتى عام ٨٥٥ هـ وتضاعفت الأسعار عما كانت عليه في العام السابق ، وهذا بدأ السلطان — مثل سائر التجار — يبيع من مخزونه بسعر يضمن له مكسباً وفيراً (١) .

وهكذا يتضح لنا أن سلاطين الممالك كانوا يتدخلون في أسعار البضائع ولا نجد في هذا المقام ضرورة ليراد المزيد من الأمثلة الدالة على ذلك لأنها كثيرة ومتواترة في المصادر بدرجة كبيرة . وكما كان للسعر وسيلة من وسائل التحكم في الأسعار ، فقد كان احتكار السلاطين والأمراء للغلال سلاحاً يمكنهم من التحكم في أسعار الغلال خصوصاً إبان الأزمات والجاعات ، ويتبغى أن نلاحظ أن سلوك سلاطين الممالك في بداية عصر دولتهم هوياً ، وفي عهود السلاطين العظام منهم خصوصاً كان مغايراً لسلوك سلاطين النصف الثاني من ذلك العصر ، فبينما كان يبرس الأول ، والناصر محمد بن قلاوون يهتمان بتخفيف حدة الأزمة والحسد من ارتفاع الأسعار ، كان السلاطين الأواخر يهتمون بأن يحققوا لأنفسهم مزيداً من المكاسب على حساب الناس في ظروف الأزمة التي كانت تساعدهم على فرض الأسعار التي تلائمهم .

وكانت الضرائب الطارئة التي فرضها سلاطين الممالك على أسواق مصر آنذاك نتائج لا تقل من حيث ضررها عن تأثير الاجرائين السابقين ، إذ تعين على التجار

(١) السخاوى ، التبر المسبوك . ص ٢٤٦ / ص ٢٦٧ .

وأرباب الأسواق أن يقوموا بدفع الضرائب الطارئة التي كانت الدولة تفرضها عليهم من آن لآخر ولأسباب متنوعة ، وتزايدت مثل هذه الضرائب حين كانت اقتصاديات البلاد آخذة في التدهور في الوقت الذي تعين على الدولة أن تبحث عن موارد جديدة لسد نفقاتها ومواجهة أعباء الاتفاق على الجيش والماليك بصفة خاصة ، ومن الطبيعي أن تساهم مثل تلك الضرائب في ارتفاع الأسعار من جهة ، وزيادة محاولات الفش في الموازين والمكاييل والمقاييس من جهة ثانية وهو ما نوضحه لنا المصادر التاريخية .

وكانت بداية مثل هذه الاجراءات في عهد السلطان المعز أيك ، ، فإنه حين أنفرد بالحكم سنة ٦٥٠ هـ اتخذ الاسعد شرف الدين هبة الله بن صاعد بن وهيب القناري ، — وهو من مسألة الاقباط — وزيراً له وأحدث ذلك الوزير عدة ضرائب سماها الحقوق السلطانية والمعاملات الديوانية^(١) كما حدث سنة ٦٩٩ هـ أن فرضت ضريبة جديدة مقدرها خروبة^(٢) عن كل أردب غلال يدفعها المشتري ، كما فرضت ضريبة أخرى عرفت باسم نصف السمسة ، — وهي ضريبة كانت تفرض بواقع ٢٪ من ثمن المبيعات على اختلاف أنواعها — وكان نصف هذه الضريبة يحفل إلى الديوان السلطاني بينما كان الدلال أو المنادي يأخذ لنفسه النصف الآخر وكان طبعاً أن يلجأ الدلالون إلى كافة الوسائل المتاحة لتحصيل هذه الضريبة حتى يضمن نصيبه منها قبل نصيب الديوان السلطاني مما كان يؤدي بالتداعي

(١) المقرئى . السلوك ج ١ / ق ٢ ص ٣٨٤ .

(٢) الخروبة . وجمعها خراريب قطعة صغيرة من النقود النحاسية قيمتها

عشر درهم .

إلى رفع الأسعار ، وما يتبع منها من كساد الأسواق ، وكانت إرادات هذه
الضريبة تخصص للانفاق في أغراض عسكرية إذ يذكر المقرئى^(١) أنه استخدم
من إيراداتها نحو مائتى فارس ، وقد أبطل الناصر محمد بن قلاوون تلك الضريبة سنة
٧٠٤ هـ .^(٢)

وكانت أسواق البلاد تعاني من أمثال تلك الضريبة وغيرها من الضرائب التي
تزداد في أعينها وفي قبعتها على مر السنين حتى أصبح المماصرون يطلقون عليها
اسم « المظالم » تعبيراً عن رأيهم فيها . ومن ناحية أخرى أصبحت هذه
الضرائب أما شهرية (مشاهرة) أو أسبوعية (مجامعة) ، وهو الأمر الذي ترك
آثاره الويلة على أحول الأسواق والتجارة الداخلية بوجه عام في ذلك
العصر ، ومن الأمور ذات الدلالة في هذا المقام ما ذكره السنخاوى في حوادث
سنة ٨٤٧ هـ كثر التعطيف في الموازين والغش في البضائع ، وقتى ذلك
فشوا منكراً ، وطمع السوق لما جعل عليهم من الرواتب الشهيرة والجمية . . .^(٣)
وهو ما يتأكد من كلام المؤرخ ابن أياس من مرحلة لاحقة أى في السنوات
اللاحقة من ذلك العصر . ففى سنة ٩٠٧ هـ ، احتاج السلطان النورى إلى بعض
الأموال فبدأ يفرض « مغارم » جديدة على الناس فحصل لهم بسبب
ذلك لضرر الشامل وتعطلت الأسواق من البيع والشراء ، وغلقت غالب دكاكين
القاهرة^(٤) .

(١) المقرئى . السلوك جـ ١ / ق ٣ ص ٨٩٩ .

(٢) المقرئى . السلوك جـ ٢ / ق ١ ص ١٧ .

(٣) السنخاوى . التبر المسبوك . ص ٧٧ .

(٤) ابن أياس . بدائع الزهور جـ ٤ ص ١٦ .

أما عن وجوه إنفاق مثل هذه الضرائب الطارئة (المغارم والمظالم على حد تعبير ذلك العصر) فقد كانت تختلف وتتنوع حسب الظروف ، إذ كان بعضها يخصص لبدن الامراء عوضاً عن إقطاعاتهم^(١) ، وكان من طبيعة الأمور أن ترتفع أسعار البضائع وتتأثر حركة الأسواق الداخلية نتيجة لهذه الضرائب الشهرية التي فرضت على أرباب الأسواق .

ومن خلال متابعة حوادث السنوات الأخيرة من عصر سلاطين المماليك خصوصاً الفترة ما بين عام ٩٠٧ هـ وعام ٩٢٢ هـ سنلاحظ أن هذه الضرائب التي فرضت على الأسواق والتجار ، والتي كانت جبايتها منهم تتم بصفة دورية كل شهر أو كل أسبوع تأرجحت ما بين الفرض والإلغاء عدة مرات ، وهو ما يشير إلى طبيعة السياسة العشوائية للدولة آنذاك^(٢) .

وعلى أية حال فإن مثل الضرائب كانت تدفع الباعة والتجار إلى رفع الأسعار حتى تصل عدة أضعاف في بعض الأحيان ، دون خشية أو خوف من العقوبة لأنهم

(١) يذكر ابن اياس (بدائع الزهور . ج ٤ ص ٢٥) إن إيراد الضرائب التي فرضها المحتسب على أرباب الأسواق وكانت تؤدي كل شهر ، وعرفت باسم « مقرر الحسبة » كان حوالى ألفي دينار أو أكثر شهرياً .

(٢) في سنة ٩١٠ هـ نوى بإبطال مقرر الحسبة ، ثم أعيد فرضها ، وفي عام ٩١٩ هـ أمر السلطان بإلغاء « . . . المشاهرة والمجامعة وأبطال المكوس قاطبة » . . . وكان إرادها السنوي يزيد على الأربعين ألف دينار وفقاً لتقديرات ابن اياس ، وكان ذلك لإيراد مخصصاً لبدن الامراء تعويضاً عن إقطاعاتهم ، وفي عام ٩٢٢ هـ يعود السلطان لفرضها ثم يلغونها مرة أخرى في نفس العام — انظر (ابن اياس . بدائع الزهور . ج ٤ ص ٧٧ ، ص ٣٠٤ / ٣٠٥ ، ج ٥ ص ٦ / ٧ ، ص ١٧)

كانوا يجمعون الميزر والعنبر في تلك الضرائب الطارئة التي ترايد عبثها على كاهلهم على مر السنين . كما أنها من ناحية أخرى دفعت الباعة إلى الغش في الموازين والمكاييل ونوع المبيعات رغبة في تمويض الأموال التي خرصوها للدولة من جهة ، وتحقيقاً لمزيد من الأرباح من جهة ثانية ، ونتيجة أن تقتصر الاسعار ، ويظهر إلى الوجود ما لسميه السوق السوداء ، على حد تعبيرنا المعاصر ، ويتزايد الضغط على المستهلك الناحى مما يدفعه إلى الإقتصار على شراء الضروريات فقط ، ومن ثم تتكشف الاسواق من حيث حركتها ومن حيث حجمها وعددها على حد سواء ، كما تسيطر على السوق الداخلى حالة من الكساد . ويمكن أن نشير إلى ما حدث من إضمحلال الاسواق وهو ما أشرنا إليه في الصفحات السابقة من هذا البحث للدلالة على تدهور السوق الداخلى في مصر في عصر سلاطين المماليك الجراكسة .

وثمة من أنواع الضرائب الطارئة ما كان يفرض لمواجهة بعض الأضرار التي تسببها الظواهر الطبيعية مثل فيضان النيل أو إصلاح الطرقات ، وكان أرباب الاسواق يتحملون جزءاً من أمثال تلك الضرائب مثل سائر الناس ، وربما يخلق الناس حوائثهم ويذهبون للمشاركة في بناء الجسر أو في أعمال الحفر وما إلى ذلك ^(١) كما كانت الدولة تلزم أصحاب الحوانيت بالمساهمة في نفقات إصلاح الطرق

(١) حدث على سبيل المثال أن تقطعت جسور النيل في منية الشيرج وقلوب سنة ٧١٧ هـ وخرقت الأراجى وتلفت الزراعات ، وفر سكان هذه المناطق وتلفت أموالهم وغللهم ، فركب منولى القاهرة ، وخلق سائر الحوانيت والاسواق وأخذ الناس والمسكر لتدارك ما بقى من الجسور - أنظر (المقرئى . السلوك - ج ٢ / ق ١ ص ١٧٣) كما حدث سنة ٧٤٩ هـ أن أرادت الحكومة بناء جسر على النيل بسبب جفاف مياه النهر تجاه القاهرة وقلة مياه الشرب وإرتفاع أسعارها وفرض على كل حانوت من حوانيت القاهرة درهماً للمساهمة في نفقات السد بجانب الفئات والطوائف الأخرى (أنظر . المقرئى . السلوك ج ٢ / ق ٣ ص ٧٦٣) .

في بعض الأحيان ^(١) ، وهنا يجدر بنا أن نلاحظ أن مثل تلك الضرائب التي كانت تفرض لبناء الجسور أو إصلاح الطرق وما إلى ذلك لم تكن تشكل عبئاً على التجار ، ومن ثم كان تأثيرها ضئيلاً ومؤقتاً على حركة الأسواق ذلك أن الظروف التي فرضتها كانت مؤقتة ، وبالتالي تتم جبايتها مرة واحدة ، بينما كانت ضرائب المشاهدة والمجاعة (أي تلك التي كانت تؤدى شهرياً أو أسبوعياً) تمثل عبئاً حقيقياً على كواهل التجارة وأرباب الأسواق ، وكانت تترك بالنتيجة آثارها السلبية على حركة الأسواق الداخلية .

وكانت الدولة أو كبار الأمراء يلجأون أحياناً إلى بعض الإجراءات التي تترك آثارها على السوق الداخلي وعلى مستوى الأسعار ، وكان احتكارهم لبعض البضائع من بين تلك الإجراءات ، حتى أصبحت هناك بعض التقاليد السيئة تتحكم في سعر السوق ، خصوصاً منذ بدأ إنميار الدولة الإقتصادي مع بداية القرن التاسع الهجري (ق ١٥ م) فعند أوان زيادة النيل تطلق الإشاعات في البلاد بانخفاض مستوى الفيضان وغبة في رفع سعر الغلال . . . فيأخذ كل أحد في شرائها ويمسك أربابها ما بأيديهم منها لا سيما أهل الدولة فيرتفع لذلك سعرها ^(٢) ، ومن البديهي إلى احتكار سلعة ما يجعل السوق تحت رحمة المحتكر ، وفي أواخر عصر سلاطين المماليك ازداد إتهام أهل الدولة ، إلى إحتكار السلع وضوحاً وهو ما ترك أسوأ الأثر على التجارة الداخلية والأسواق حيثئذ .

(١) السخاوي . التبر المسبوك . ص ٣٦ .

(٢) المقرئ . (السلوك ج ٤ / ق ٢ ص ٩٢٠) ويذكر المقرئ أيضاً (السلوك ج ٢ / ق ٣ ص ٨٠٩) أن أهل الإسكندرية قدموا شكواهم من أن وال المدينة خزن ذكاً كين للعطر ، ومن إحتكار أحد الحوانيت لبيع النشا ، وآخر لبيع الأثرية ، كما يشير المقرئ في موضع آخر (السلوك ج ٤ / ق ٢ ص ٦٤٨ ، ص ٦٥٥ ص ٦٩١) إلى إحتكار السلطان برسباي لصناعة السكر وتجارته .

ومن ناحية أخرى كان قانون العرض والطلب يتحكم في الأسعار والأسواق ، وحركة البيع والشراء (١) ، وكان احتكار الدولة لنوع ما مظهراً من مظاهر خضوع السوق لقانون العرض والطلب ، كما أن شراء الدولة لنوع من المبيعات بالأسعار التي تحددها كان يقسب في حرب التجار من ناحية ، كما يسبب اختفاء هذه السلعة من الأسواق من ناحية أخرى (٢) .

وهكذا فإننا نستطيع أن نقرر بإحتمال أن الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الدولة في عصر سلاطين المماليك — سواء كانت في صورة ذلك الكم المتزايد من الضرائب الطارئة الشهرية والاسبوعية أو الأموال التي تهيئ للسامة في أحد المشروعات العامة كالجسور ، أو احتكار بضاعة بعينها ... الخ — أنصفت بالعشوائية من ناحية ، كما استهدفت مصلحة السلطان والدولة على حساب الناس من ناحية ثانية . ومن ثم كان طبيعياً أن تتدهور الأسواق في حركتها أو من حيث إعدادها ، وأحجامها في الشطر الثاني من عصر سلاطين المماليك ، بيد

(١) كان من أسباب انخفاض أسعار الغلال سنة ٨٢٩ هـ أن الأمير شمس الدين أرغون شاه الاستادار خرج إلى نواحي الغريبة والبحيرة وأرغم الأهالي على بيع ما لديهم من الغلال حتى يقدموا له ما يطلبه من أموال ، وبذلك كثرت الغلال فثبتت أسعارها في الأسواق — انظر (المقرئى . السلوك ج ٤ / ق ٢ ص ٦٣١) .

(٢) اختفى اللحم من الأسواق سنة ٨٢٩ هـ لأن المطابخ السلطانية كانت تستهلك اثني عشر ألفاً من اللحم يومياً ، ومنع الوزير التجار من رفع السعر لرغبته في تحقيق مكاسب خاصة ، كما اقتنى اغناماً كثيرة ، وصار يفرض على التجار أن يأتوا بخمسة فامتنع أحجار الاغنام عن الحضور بها إلى الأسواق خوفاً من الحسارة (المقرئى . السلوك . ج ٤ / ق ٢ ص ٧٠٩) .

أن تدهور الأسواق يعتبر جانباً من جوانب التدهور العام الذي أصاب الدولة وعجل بنهايتها . وثمة جانب آخر يتصل بتدهور الأسواق اتصالاً وثيقاً ، ألا وهو تدهور النظام النقدي للدولة ، وهو التدهور الخطير الذي جعل الفلوس النحاسية هي القاعدة النقدية التي تنسب إليها الأسعار بدلاً من الدينار الذهبية ، والدرهم الفضية ، بل أن هذه الفلوس النحاسية أيضاً لحقها النش والتزييف ، كما هربت إلى خارج البلاد ، واستخدمت في صناعة القنود ونحوها تحقيقاً لمكاسب أكبر .

ومن الأمور المنطقية أن يكون للنظام النقدي أثره الخطير على حركة أسواق مصر في عصر سلاطين المماليك ؛ لحين كانت الدولة قوية ومزدهرة ، كان وصيدها من الذهب والفضة كبيراً ، وكان النظام السعري ، ونظام النقد يقوم على أساس قاعدة ذهبية وفضية ، وحين ظهرت الفلوس النحاسية لتحل محل الذهب والفضة كان ذلك إيقاناً بيده تدهور الدولة واضمحلالها^(١) ، وفي الحالتين بدا

(١) يقدم لنا المقريزي (السلوك ج ٤/ق ٢ ص ٩٤١/ص ٩٤٤) تقريراً متكاملًا عن بداية تدهور النظام النقدي واستمراره في الشطر الثاني من عصر سلاطين المماليك في النص التالي .. وكان من خبر ذلك أن الفلوس الجدد لما ضربت في سنة ٧٥٩ هـ حمل زنة كل فلس منها مثقال على أن الدرهم الفضة المعاملة يعد فيه منها أربعة وعشرون فلساً ، فكانت زنة القفة الفلوس مائة وثمانية عشر وطلا عنها خمسمائة درهم من الفضة الظاهرية معاملة مصر والشام ، والمثقال الذهب المخرجة المصروب بسكة الإسلام يصرف بعشرين درهماً من هذه الدراهم ، ويزيد قارة ثمن درهم على العشرين درهماً ، وقارة ربع درهم عليها ، ثم تزايد صرف الدينار في آخر الأيام الظاهرية برقوق حتى بلغ نحو خمسة وعشرين درهماً ، وكان النقد الراجح بديار مصر والشام النضبة المذكورة ويعمل ثلثها نحاس وثلثها فضة ، ثم إلى الفضة المذكورة في المعاملة الذهب المختوم الإسلامي ولا يعرف دينار غيره ،

== وكانت الفلوس أولاً إنما هي برسم شراء المحقرات التي وتبلغ قيمتها درهم ، فلما كانت الأيام الظاهرية برفوق وقام بتدبير الأموال الأمير جمال الدين محمود بن علي بن أصفر عيته ، استأدار أكثر من ضرب الفلوس الجدد المذكورة حتى صارت هي النقود بديار مصر وقلت الدراهم ، فلما كانت الأيام الناصرية فرج بن برفوق حسن في دولته أمر نقود مصر وكادت تفتق الدراهم الفضة المعاملة التي من الفلوس التي يمد من كل درهم منها أربعة وعشرون فلساً ، وزاد سعر الذهب وراج منه الدينار الافرتي وهو ضرب الفرنج حتى عدت الدنانير الذهب المهرجة المختومة بسكة الإسلام وبلغ الدينار الافرتي المذكور مائتين وستين درهماً من الفلوس المذكورة ، وفست مع ذلك هذه الفلوس ، فعملت كل قنطار مصري — وهو مائة رطل مصرية — بستائة درهم ، وصارت معاملة الناس بها في ديار مصر كلها بالوزن لا بالعدد فيحسب في كل رطل منها ستة درهم ، وصارت قيم الأعمال وثمن المبيعات كلها جليلاً وحقيراً وأجرة البيوت والبساتين وسجلات الأراضي ومهور النساء وسائر انعامات السلطان إنما هي بالفلوس ، وصار النقدان اللذان هما الذهب والفضة ينسبان إلى هذه الفلوس فيقال كل دينار بكذا أو كذا من الفلوس ، وكل درهم من الفضة ان وجد — ولا يكاد يوجد — يكذا من الفلوس فلم يبق للناس بديار مصر سوى الفلوس ثم بعد الفلوس الذهب الافرتي أو الذهب السلمي أو الذهب الناصري ، وهو بأنواعه إنما ينسب إلى الفلوس ، وصار الذهب مع ذلك أصنافاً . المهرجة وهو قليل جداً ، والافرتي وهو من الذهب النقود الرائج ، والسلمي وهو دنانير ضربها الأمير يلينا السلمي استأدار زنتها مثقال كل دينار ، والناصري وهي دنانير ضربها الملك الناصر فرج بن برفوق .

فلما كانت الأيام المزبدة شيخ ضرب دراهم عرفت بالمزيدية تعامل بها الناس عدداً مدة أيامه وحسن موقعها من الناس فصارت النقود بمصر الفلوس ، والذهب بأنواعه ، والفضة المازيدية ، والنقد الرائج منها إنما هو الفلوس وإليها تنسب قيم الأعمال وثمن المبيعات كما تقدم .

تأثير النظام النقدي واضعاً للغاية على حركة الأسواق ومستوى الأسعار .

ورغم ما تحمله المصادر التاريخية من المؤثرات الدالة على تدهور النظام الاقتصادي في الشطر الأخير من عصر سلاطين المماليك بصفة عامة ، وكساد التجارة والأسواق الداخلية بصفة خاصة ، فإن الأمر لم يقتصر على حلول الفلوس محل الذهب والفضة كقاعدة لنظام الأسعار ، بل أن محاولات تزيف هذه الفلوس

== فلما كانت الأيام الإشرافية برسياء رد الدراهم إلى الوزن، وأبطل المعاملة بها بالعدد فانه كثر قص المتسدين منها فتعنت الناس في أخذها ، وأستمرت المعاملة بالدرهم وزنا ، وضرب أيضاً دراهم اشرافية يصرف كل درهم وزنا بعشرين درهماً من الفلوس ، ثم تزايد سعر الفلوس حتى بلغ كل قنطار منها ألفاً وثمانمائة فتعامل الناس بها من حساب كل رطل ثمانية عشر درهماً من الفلوس [يلاحظ هنا الإرتفاع المطرد في سعر الفلوس من درهين أو درهم ونصف للرطل إلى ستة دراهم ثمانية عشر درهماً ، وهو ما يشير بوضوح إلى إرتفاع سعر النحاس ضمن سائر الأنواع التي أرتفعت أسعارها بسبب التدهور الإقتصادي في الشطر الثاني من ذلك العصر] وما زالت تقل لكثرة ما يحمل التجار منها إلى بلاد الهند وغيرها [عمليات تهريب العملة] وما ينسرب منها بالقاهرة أو إلى كالدور التي يطبخ فيها وغيرها من آلات النحاس ، وصار على من يتولى ضرب الفلوس أو إلى ضمناً مقررأ لديوان الخاص في كل شهر خمسة عشر ألف درهم ثم زاد مبلغ الضمان عن ذلك [لم تحاول الدولة إيقاف عملية سحب النقود من السوق وصهرها لتصنع أو إلى مما يحمل ثمنها يرتفع كثيراً ولكنها فرضت ضريبة على من يفعل ذلك يخصص دخلها لديوان السلطان] واقتضى رأى السلطان بعد اختلاف واضطراب كثير في مدة أيام أن يضرب فلوساً يعد في كل درهم من دراهم الدينار ثمانية فلوس على أن الدينار الاشر في بماتين وخمسة وثمانين درهماً ، والدينار الاشر في بماتين وثمانين فتكون هذه الفلوس الاشرافية كل رطل منها بسبعة وعشرين درهماً ، ويؤخذ في كل دينار أشر في امان ومائتا فلس وثمانون فلساً فلما ضربت الفلوس على هذا الحكم نودي أن يتعامل الناس بها [سنة ٨٣٨ هـ] وان لا يتعاملوا بها في أيديهم من الفلوس القديمة بل يحملوها إلى دار الشرب على حساب كل رطل ثمانية عشر وما أحدث هذا لو أستمر

(م — ٤ الأسواق في عصر المماليك)

بدأت منذ وقت مبكر واتخذ تزيف العملة مظهرين أساسيين هما أنقاص الوزن وخلط الفلوس بمعادن أخرى أقل قيمة خاصة حين أصبح التعامل بالفلوس يتم بالوزن لا بالعدد ، وكان لعمليات التزيف هذه أسوأ الأثر على حركة الاسواق المعمرية آنذاك ، اذ كان الناس يمتنعون عن التعامل بها ، ومن ثم تصاب الحركة التجارية الداخلية بالكساد ، كما ترتفع الاسعار ارتفاعا جنونيا حتى تغلق الحوانيت وتتعطل الاسواق .

ففي سنة سنة ٧٢٠ هـ — على سبيل المثال — نشأت أزمة اقتصادية بسبب كثرة النقود المزيفة (عرفها المعاصرون بأسم الزغل) في الفلوس ، فارتفعت الأسعار كلها ، ورغم محاولات الدولة — مثلة في الوالي — لعلاج الأزمة عن طريق تسعير الفلوس على أساس الوزن تارة ، وضرب وتشهير عدد من الباعة تارة أخرى ، ثم الأمر بعدم التعامل إلا بالفلوس التي تحمل علامة دار سك النقود قارة ثالثة ، فان الأزمة استمرت إلى أن حضر السلطان الناصر محمد بن قلاوون — الذي كان غائبا عن البلاد — وسكت فلوس جديد بسعر جديد ، كما تحدّد سعر الفلوس القديمة على أساس الوزن فأخرجت الأزمة (١) ، وبحمل المصادر بالعديد من الأمثلة على النتائج السلبية التي تسببها عمليات تزيف النقود ، وما يترتب على ذلك من ارتفاع الاسعار وكساد حركة الاسواق ، وليس في طاقتنا أن نتابع كل هذه الأمثلة فضلا عن أن مثل هذه المحاولة ليست ذات قيمة في مجال هذه الدراسة ومن ثم فإننا نكتفي بإيراد بعض الأمثلة المتنوعة بحيث يمكن أن نعرف من خلالها على مرقف الدولة من هذه الحالات .

(١) المقرري ، السلوك ج ٢ / ق ١ ص ٢٠٥ — ٢٠٦

ففي سنة ٧٢٤ هـ كثر غش العملة وتزييفها . . . فتوقف الناس عن أخذ الفلوس وكثر ردها وعموبة الباعة على ذلك بالضرب والتجريس إلى أن قسد الحال ، وغلقت الحوانيت وارتفعت الأسعار^(١) . كما حدث سنة ٧٤٥ هـ وسنة ٧٤٩ هـ أن تسببت عمليتك تزييف النقود في توقف حركة البيع والشراء في الأسواق^(٢)

وكانت الدولة تلجأ في بعض الأحيان إلى إصدار عملات جديدة بأسعار جديدة لمواجهة كثرة التزييف وما ينتج عنها من آثار سلبية على أسواق البلاد الداخلية ، ولكن حرص السلاطين على تحقيق مكسب خاص من سك النقود الجديدة من ناحية وعدم وجود سياسة ثابتة في هذا الصدد من ناحية أخرى ، فضلا عن تعود الناس على عدم ثبات سياسة الحكم وبالتالي عدم التزامهم بأوامرهم من ناحية ثالثة — كل ذلك أدى إلى ازدياد تدهور الأحوال على مر السنين .

وفي الشطر الثاني من عصر سلاطين المماليك ازدادت أحوال النقد تدهورا وتفاقمت الأزمة ، ويذكر المقرئ في حوادث سنة ٨٢٩ هـ أن السلطان الأشرف برسبای جمع الأمراء والقضاة والمباشرين وجماعة من التجار من أجل البحث في تدهور حال الفلوس اذ « حدث في الفلوس ما لم يكن يعمد منذ ضربت . . . وهو خلط الفلوس بقطع الرصاص ، اذ كان التعامل في الفلوس يتم على أساس الوزن لا العدد واتهمز الناس فرصة تغافل الدولة عن ذلك فتعادوا في الامر . . . حتى صارت القفه التي وزنها مائة رطل لا يكاد يوجد فيها عشرين رطلا من الفلوس ، . . . ويتضح من

(١) المقرئ . السلوك ج ٢ / ق ١ ص ٢٥٣ ، أبو الحسن . النجوم

الزائرة ج ٩ ص ٧٧

(٢) المقرئ . السلوك ج ٢ / ق ٣ ص ٦٦٩ ، ص ٧٧١ .

رواية المقرئ مدى تدهور أحوال النقد من ناحية ، وانعدام سلطة الدولة وعظم قدرتها على اتخاذ القرارات الحاسمة في مثل هذه الأمور من ناحية أخرى ، فقد أراد برسيب أن يسلط فلوساً جديدة ، ولكن اختلاف الحاضرين حول وزنها جعل الاجتماع ينتهي بالتراجع عن . . . تغيير المعاملة التي بأيدي الناس خوفاً من وقوف حالة الأسواق (١) . . . ، وأمام استمرار تدهور الموقف النقدي بسبب تهريب الفلوس إلى البلاد المجاورة من جهة ، واستخدام الفلوس في أغراض أخرى تدرب ربحاً أكبر من جهة ثانية كانت الدولة تلجأ في بعض الأحيان إلى رفع الفلوس على أساس الوزن (٢) .

بل إن الأحوال الاقتصادية بلغت حداً من التدهور جعل أهل الصعيد يعودون إلى نظام المقايضة البدائي ، إذ يذكر المقرئ في حوادث سنة ٨٢٩ هـ أن ارتفاع الأسعار ، وقلة الأقوات ، وقرق أحوال التجارة في مصر والشام كانت كلها من مظاهر الانهيار الاقتصادي الناتج عن اختفاء الذهب والفضة (٣) .

وفي بعض الأحيان كانت الدولة تتدخل في السوق الداخلي بأن تأمر بتخفيض سعر العملة المتداولة خصوصاً إذا كانت السلطان القائم قد طرح عملة جديدة في الأسواق وعادة ما تكون هذه العملة أهلى في سعرها من كل العملات الموجودة في السوق . وهو الأمر الذي كان يتسبب دائماً في خسارة التجار بسبب فروق

(١) المقرئ السلوك ج ٤ / ق ٢ ص ٦٢٩ — ص ٦٣٠

(٢) المصدر نفسه ص ٦٤١ .

(٣) يذكر المقرئ ما نصه . . . وقد شمل الخراب إقليم مصر مدينتها وأريافها لاسيما الوجه القبلي فن شدة فقر أهله وفاقتهم وسوء أحوالهم لا يتبايعون إلا بالذلال لعدم الذهب والفضة بعد أن كانوا من الغنى والسعة في النهاية (أنظر السلوك ج ٤ / ق ٢ ص ٧٠٥ .

السمر^(١) كما كان يحدث أحياناً أن تأمر الدولة بتنع تداول العملات الأجنبية كما حدث في سنوات ٨٢٩ هـ ، ٨٣٢ هـ ، ٨٣٤ هـ ، ٨٣٧ هـ^(٢) .

وهكذا فإن تدهور النظام النقدي كان عاملاً حاسماً في درجة رواج أو كساد حركة الأسواق الداخلية فحين كان الدينار الذهبي والدرهم الفضي قاعدة النظام السعري انعكس ذلك على الأسواق التي ازدهرت بشكل ملحوظ في بداية عصر سلاطين المماليك ، وحين أصبحت الفلوس هي القاعدة السعرية تدهورت أحوال التجارة والأسواق الداخلية التي انكمشت حجماً وعدداً ، حتى عادت بعض مناطق البلاد إلى نظام المقايضة البدائي .

كانت الأحوال السياسية الداخلية في مصر عصر سلاطين المماليك ترك آثارها على حركة الأسواق والتجارة الداخلية بشكل واضح ، ذلك أن ما تتميز به ذلك العصر من المنازعات والفتن التي كانت تنشب بين الأمراء بسبب التنافس على عرش البلاد أو لنغير ذلك من الأسباب ، سرعان ما كانت تتحول إلى حروب صغيرة

(١) حدث سنة ٨٢٩ هـ أن خفض السلطان الأشرف برسبای قيمة الدينار الأفرقي عشرة دراهم فخسر التجار كثيراً — انظر (المقریزی السلوك ج ٤ / ٢ ق ٢ ص ٦٤٨) كما حدث سنة ٩٠٧ هـ أن تعطلت الأسواق عن البيع والشراء مدة طويلة بسبب فلوس جدد سكبها السلطان تخسر في المعاملة الثلث ، وكانت البضائع تباع بسعرين وفقاً للنقود القديمة والنقود الجديدة — انظر (ابن ایاس : بدائع الزهور ج ٤ ص ٢٠ ، ص ٢٩) .

(٢) المقریزی . السلوك ج ٤ / ٢ ق ٢ ص ٧١٠ — ٧١٢ ، ص ٨٠٥ ص ٨٥١ / ص ٨٥٣ ، ص ٩١٢

تدور في شوارع المدينة وطرقها ، وقد تمتد أحداثها عدة أيام تضطرب أثناءها الاحوال ، وتموج البلاد بالتوضى والفرع وسرعان ما تخلوا الطرقات من روادها وتقف الاسواق التي يجرها أربابها لتكون ميداناً لقتال فرسان المالك ومعاركهم الدموية ، وتحفل المصادر التاريخية المتاحة بالكثير من الامثلة المؤكدة لما ذهبنا إليه في السطور السابقة^(١) .

ومع انهيار نظام تربية المالك^(٢) والاستعاضة عن ذلك بالمالك الاجلاب (أى الذين كانوا يحملون كبارا) انهضت ربطة الولاء التي كانت تربط المالك باستاذم (سيدم) . فضلا عن أن النظام الصارم الذى كان يمنع نزول المالك من القلعة وسكنهم في القاهرة لم يمد معمولا به منذ عصر السلطان برقوق الذى سمح لهم بالنزول من طباق القلعة والسكن بالقاهرة . وفي الشطر الثاني من عصر سلاطين المالك تكررت حوادث الفتن والاضطرابات فضلا عن حوادث نهب الاسواق وخطف البضائع التي كان يرتكبها المالك الاجلاب حتى اُمت

(١) حدث سنة ٦٨١ هـ أن أغلقت الاسواق عقب القبض على اثنين من كبار الامراء وظلت مغلقة حتى اضطرت الدعوة إلى إعلان أن حقبة الشنق ستكون من نصيب من يخلق دكانه — (أنظر المقرئى . السلوك ج ١ / ق ٢ ص ٧٠٦) كما أغلق التجار حوانيتهم عدة مرات في عامي سنة ٧٨١ هـ وسنة ٧٨٣ هـ أثناء النزاع بين برقوق وبركة (السلوك ج ٣ / ق ١ ص ٣٥٢ — ٣٥٣ ، ص ٣٨٦) .

(٢) لمزيد من التفاصيل حول موضوع تربية المالك ونشئهم على الولاء لاستاذم — أنظر سعيد عاشور . المجتمع المصرى في عصر سلاطين المالك ص ١١ / ص ٢٨ .

تملك الحوادث بمثابة النعمة السائدة في حياة المصريين آنذاك^(١) وكانت النتيجة الطبيعية لمثل تلك الحوادث دائماً أن يسرى الفزع في النفوس وتضطرب البلاد وسكانها بالقروض والخوف ، وتوقف بالتالى حركة البيع والشراء .

ورغم أن الأوامر كانت تصدر من حين لآخر بعدم تعرض الممالك الاجلاب للناس والبيعة والتجار إلا أنه يبدو أن تدهور السلطة المركزية في الدولة جعل مثل تلك الأوامر ... كضرب وباب أو كطن ذباب ، على حد تعبير المؤرخ أبو المحاسن بن تغرى بردى وبعضى الزمن تزايد فساد الجلبان وعيبتهم بأحوال الأمن ، كما استمروا في نهب أموال الناس بما أدى بالتداعى إلى ارتفاع الاسعار ... في سائر الأشياء من المأكول والملبوس والغلال والملوفات ... فضر ذلك بحال الناس قاطبة رئيسها وخسيسها ...^(٢) وهو ما يشير إلى مدى النتائج الفعارة والآثار السلبية لتدهور سلطة الدولة في الداخل ، وانعدام نفوذ الممالك

(١) نشبت فتنة سنة ٧٦٨ هـ سببها الممالك الاجلاب بين الامير يلبغا ، والسلطان الاشراف شعبان ، ولجأ يلبغا إلى تولية سلطان آخر في جزيرة الروضة هو الامير آتوك شقيق السلطان ، وبذلك أصبح هناك سلطان على كل من جانبي النيل فيما بين الجزيرة والقاهرة ولكل منها اتباعه من الامراء والممالك واستمرت الحرب بين الطرفين أياما ... هذا وأسواق القاهرة طوال هذه الايام مغلقة ؛ والاسباب متعطله ، وليس للناس شغل سوى التفرج في شاطئ النيل على المقاتلين من السلطانية واللبغاوية ... أنظر المقرئى . السلوك ج ٢ / ق ١ ص ٢٨٠ - ص ٢٨٢ . كما حدث سنة ٨٧٩ هـ أن ثارت فتنة بسبب الممالك الجلبان واستعد السلطان قايتباى لقتالهم فاضطربت الاحوال وأغلقت الاسواق . أنظر ابن أياس . بدائع الزهور . ج ٣ ص ٩٦ .

(٢) أبو المحاسن . النجوم الزاهرة ج ١٦ . ص ٩٨

الجلبان الذي كثرت حوادث اعتداءاتهم وتزايد شرهم وصاروا يخطفون القماش والبضائع من الأسواق وأظهروا استخفافهم بالسلطان وكبار الأمراء^(١).

ومع تدهور أحوال الدولة الاقتصادية كان السلطان يضطر أحياناً إلى «... هدم النفقة في الممالك...» أي وقف مرتباتهم كما حدث سنة ٩١٦ هـ حين امتنع السلطان قنصره الغوري عن النفقة في ممالكه، فنزلت جوعهم إلى شوارع المدينة وأسواقها يسرقون وينهبون وفي ذلك اليوم سرقوا سوق جامع ابن طولون وسوق الصلية، وسرق تحت الربيع، وسوق البسطين... حتى كادت مصر أن تخرب عن آخرها في ذلك اليوم، فأغلقت الأسواق وثبت أن عدد الدكاكين المنهوبة في ذلك الحادث خمسمائة وسبعمائة دكاناً، كما قدرت خسائر التجار بحوالي عشرين ألف دينار^(٢). ورغم ما اشتهر به مؤرخو تلك الفترة من المبالغة إلا أن هذه الرواية في حد ذاتها تحمل من الدلالات ما لا يخطئه الباحث على مدى الفساد والعبث الذي ساد الحياة السياسية الداخلية بسبب الممالك، وهو الأمر الذي يدل من ناحية أخرى على مدى الضعف والتدهور الذي لحق بدولة سلاطين الممالك في ذلك الدور الأخير من أدار حياتها، والذي نتج عن عدة عوامل ليس هذا مجال بحثها.

ومما يؤكد أن الفساد والعبث اللذين سببهما الممالك الاجلاب، كانا أمراً خطيراً، ذا تأثير مدمر على أحوال الأسواق الداخلية، ما يذكره أبو المحاسن بن تغري بريدی في حوادث سنة ٨٦٠ هـ موضحاً المدى الذي وصل إليه إسْتَهْزَارُ

(١) ابن أبياس . بدائع الزهور ج ٢ ص ٢٣٥ ص ٢٨٨ .

(٢) أبو المحاسن . النجوم الزاهرة ج ١٦ ص ٩٦ / ص ٩٧ .

.. الممالك الاجلاب ، وما تركت من آثار على حياة الناس اليومية ، وبالتالي على حركة الاسواق وحركة البيع والشراء ، فقد حدث في ذلك العام أن خرج جهاز إحدى المرائس مجرولاً على رؤوس الحمالين وعلى ظهور البغال كما كانت عادة المصريين في تلك العصور ، وتصادف أن مر أحد مرسان الممالك حين وقعت قطعة نحاس من فوق رأس أحد الحمالين فجعل الحصان من صوت النحاس ، مما أحرق الفارس فغضب حصانه وساقه ممراً ، وهنا حدث أمر غريب . . . فلم تشك العامة في أن الممالك نزلوا إلى نهب حوانيت القاهرة ، فأغلقت الاسواق في الحال^(١) .

ووصل فساد الممالك الاجلاب إلى ذروته في السنوات الأخيرة من حكم السلطان — قصوه القوي ، ويبدو أن سيطرتهم بلغت حداً لا يمكن مقاومته بحيث نودي في القاهرة سنة ٩٢١ هـ بأن . . . لاسوق ولا تاجر يبدل ممالك السلطان ولا يملك لاحد منهم فرس ، ومن فعل ذلك قطعت يده ويعلن المؤرخ ابن أبياس على ذلك بقوله . . . وكانت هذه المناداة من أكبر أسباب الفساد في حق الناس ، وصارت الممالك بعد ذلك يدخلون إلى الاسواق ويخطفون القماش ولا يقدر أحد يمنعهم من ذلك^(٢) .

وهكذا فبينما كانت الاضطرابات السياسية الداخلية في الشطر الاول من عصر سلاطين الممالك راجعة إلى المنافسة بين كبار الامراء أو التنازع على العرش — وهي الاضطرابات التي تركت أسوأ الآثار على الاسواق والتجارة الداخلية — فإن فساد الممالك الاجلاب ، وهجماتهم المتكررة على الدكاكين والاسواق ونهبها كان أمراً مألوفاً في حياة الناس اليومية في أواخر ذلك العصر .

(١) أبو المحاسن . النجوم الزاهرة . ج ١٦ ص ٩٧/٩٦ .

(٢) ابن أبياس . بدائع الطهور ج ٦ ص ٤٦٤ .

وهل أية حال فإن ما ذكرناه في السطور السابقة لا يمثل كل الأسباب السياسية التي أثرت في مجرى حركة البيع والشراء والأسواق الداخلية ، فثمة من الحوادث السياسية ما اتخذ طابعاً مختلفاً ، مثل الفتن التي كانت تشب لأسباب طائفية ، أو في أعقاب هذه الحوادث ذات الطابع الطائفي مثل إحراق كنائس النصارى وأديرتهم على أيدي بعض غلاة المتعصبين أو قيام بعض الرهبان بإحراق أحياء القاهرة وما كان ينتج عن ذلك من ردود الفعل القاضية ، وتوتر العلاقات بين السلطان والرمية^(١) فتتلاق الأسواق وتتوقف كافة مظاهر النشاط التجاري الدخلى .

كما كان يحدث أحياناً أن تشب فتنة بين الأهالى والأجانب المقيمين في البلاد كما حدث سنة ٧٢٧ هـ حين ثارت الفتنة بالإسكندرية بين أهلها والفرنج فأغلقت أسواق المدينة^(٢) . ويعدنا المؤرخ تقي الدين المقريزى بأحد الأمثلة الدالة على أن الناس كانوا يتجمعون أحياناً تحت القلعة إعراباً عن استنكارهم لتصرفات أولى الأمر ، وما كان ينتج عن ذلك من اشتباكات بين المالك والعامه ، وما يؤدي إليه ذلك بالضرورة من توقف حركة البيع والشراء وإغلاق الأسواق والدكاكين^(٣) .

على أن تأثير الأحوال السياسية الداخلية على الأسواق وحركة البيع والشراء لم يكن تأثيراً سلبياً في كل الأحوال إذ كانت الأسواق تغلق بعض الأحيان ابتهاجاً بحدوث سياسي معين مثلاً حدث سنة ٧٤٠ هـ بعد القبض على شرف الدين

(١) المقريزى . السلوك ج ٢ / ق ١ ص ٢٢٣ / ص ٢٢٣ ، أبو المحاسن . النجوم الزاهرة ج ٩ ص ٦٩ . ابن أبياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٤٦٤ — ص ٤٦٥ ، ص ٤٩٤ — ص ٤٧٥ .

(٢) المقريزى . السلوك ج ٢ / ق ١ ص ٢٨٤ / ٢٧٥ .

(٣) المقريزى . السلوك ج ٢ / ق ١ ص ١٧٣ ، ابن أبياس : بدائع الزهور ، ج ٤ — ص ٤٦٤ — ص ٤٦٦ .

عبد الرحاب النشو الذي كان الناس قد لقوا بسببه أنواعاً من الظلم شملت كل طوائفهم^(١) كما حدث عندما تولى جمال الكفاة إبراهيم ، الوظيفة التي كان يشغلها النشو أن وقف الناس يتفرجون في الشوارع . . . وقد أغلق الناس الأسواق وتجمعوا من كل موضع ومعهم الطبول والشعور وأرباب الخيول يبحث لم يوجد حانوت مفتوح نهارهم كله . . .^(٢) .

وفي سنة ٨٢٤ هـ وبعد ولاية السلطان المظفر أبي السعادات أحمد بن المؤيد شيخ ازدهرت حركة البيع والشراء بسبب كثرة الاموال التي أغدتها السلطان الجديد على أمرائه بعد ولاية العرش^(٣) وفي بعض الأحيان كان السلطان يأمر باستعراض الممالك بأسلحتهم مما — يؤدي إلى ازدهار سوق السلاح نظراً لإشتداد الطلب على الأسلحة بعد طول كسادها^(٤) .

والخلاصة أن انهيار العلاقات الإقطاعية التي قامت على أساسها دولة سلاطين الممالك — يعني فقدان الرابطة بين الساطن والممالك من ناحية ، وفقدان ولاء الممالك لاستادهم (سيدهم) من ناحية ثانية — أدى بالتالي إلى ضعف السلطة المركزية ممثلة في السلطان — قبة الحرم الإقطاعي — وكبار الأمراء ، وفقدانهم

(١) المصدر نفسه . ج ٢ / ق ١ ص ٢٨٤ / ص ٢٧٥ .

(٢) المقرئى . السلوك ج ٢ / ق ١ ص ٤٧٩ — ٤١٨ ، أبو المحاسن .

النجوم الزاهرة ج ٩ ص ١٣٧ / ص ١٣٨ .

(٣) المقرئى . السلوك ج ٤ / ق ٢ ص ٥٦٦ .

(٤) حدث سنة ٨٣٠ هـ أن أمر السلطان بعرض الممالك بآلة الحرب (أى استعراضهم بسلحهم) . فبدأ الممالك يستعدون لذلك ، واشتد الطلب على الأسلحة بعد مدة كسدت فيها صناعة الأسلحة . . . فتفتت سوقهم ورجحت تجارتهم واشتغل بعملها صناعتهم . .

السيطرة على ممالكهم الذين لم يعودوا يخشون حساب سادتهم ، بل أصبح هؤلاء الممالك يمارسون نوعاً من الارهاب جعلهم يرضخون لمطالبهم ، كما أنهم من ناحية أخرى لم يستطيعوا الوقوف في وجه غارات الممالك العابثة ، وغارات السلب والنهب التي شنها عدد الاسواق من آن لآخر ، مما شكل عاملاً خطيراً من عوامل تدهور الاسواق سواء من حيث حركة البيع والشراء أو من حيث عدد أسواق البلاد أو حجم كل منها .

وهناك عامل هام يرتبط بالاحوال السياسية الداخلية من حيث استقرارها أو اضطرابها من ناحية ، كما يرتبط بالاسواق من حيث تأثيره السلبى أو الإيجابى عليها من ناحية أخرى ، ونقصد بهذا العامل حالة الامن الداخلى في البلاد في تلك الاثناء . فن المعروف ان التجارة وحركة الاسواق لا تزدهر وتروج الا في ظل استقرار الامن واستتبابه ، سواء على طول الطرق التجارية أو في أماكن الاسواق . والمكس صحيح تماماً ، وإذا انتقلنا من الكلام العام إلى التخصيص فإننا نجد أن هذه المقولة تصدق على عصر سلاطين المالك في مصر ، كما تصدق على غيره من العصور التاريخية .

وإذا كنا قد توصلنا في الصفحات القليلة السابقة إلى أن انهيار العلاقات الإقطاعية التي كانت تربط بين السلطان وكبار الامراء من جهة ، والممالك الاجلاب من جهة ثانية ، قد أفقدت الحكومة المركزية سلطانها على أولئك الممالك الذين انثأوا في شوارع المدينة وطرقاتها يعيشون فيها فساداً ، وينهبون متاجرها وأسواقها ، وينشرون روح الفوضى والحرف والفرع بين سكانها ، فإن النتيجة المحتمة لذلك

في شوارع المدينة وطرقاتها يعيشون فيها فساداً ، وينهبون متاجرها وأسواقها . وينشرون روح الموضى والخوف والفرع بين سكانها ، فإن النتيجة الحتمية لذلك تمثلت بالضرورة في سيادة الاضطراب وعدم الاستقرار واقتتاد الشعور بالامن اللازم لازدهار النشاط التجارى ، ومن ثم أنكشت حركة الاسواق ، كما قلت أعدادها ، وتضاءلت أحجام ومساحات تلك الاسواق ، وهو الامر الذى يبدو واضحاً منذ بداية القرن التاسع الهجرى (الخامس عشر الميلادى ^(١)) .

ذلك أن تدهور النظام الإقطاعى الذى قامت الدولة على أساسه تمثل في فشلها في السيطرة على كافة شئون البلاد ، فانهارت مراقب الرى ، وأهملت الجسور والترع ، وانخفض الإنتاج الزراعى بالتالى ، وانتشر القراصنة على مياه نهر النيل يقطعون طريق التجارة الداخلية ، وكثر فساد العربان ، وانتشرت عمصابات قطع الطريق في كل مكان فضلاً عن كثرة المنازعات بين المماليك واتجاههم إلى بيع إقطاعاتهم ومبادلتها . ، ... وما إلى ذلك من المظاهر التى لا يتسع المجال لمناقشتها والتى ناقشنا بعضها بالفعل (النظام النقدى ونظام التسعير) . وهذه كلها من مظاهر تدهور سلطة الدولة وانهارها التى بدت واضحة في الشطر الثانى من عصر سلاطين المماليك . وبعد أن كانت حوادث اضطراب الأمن في بداية ذلك العصر تتخذ شكلاً مؤقتاً — في عصر السلاطين الضعاف — أصبح اضطراب الأمن ظاهرة دائمة وثابتة في تيار الحياة المصرية في أواخر عصر سلاطين المماليك .

وبتقدم المؤرخ تقى الدين المقرئى مثلاً على اضطراب الأمن كظاهرة مؤقتة

(١) أنظر المصنفات الأولى من هذه الدراسة . وأنظر كذلك : F. A. Ashtor, Social and Economic hist. of the Near East in the Middle Ages, pp. 301—31.

في عهد المسلمين الضعاف في حوادث سنة ٧٤٨ هـ إذ يكتب ما نصه «... إرتفع
سعر القمح من أربعين درهما للاردب إلى خمسين ، وغلا الأجم ، وطامة الأصناف
المأكولة حتى بلغت مثلي ثمنها ، وتوقفت الأحوال ، وقات الغلال ، وكثر
قدم أهل النواحي إلى القاهرة حتى ضاقت بهم ، فكانوا كذلك مدة سنة مع
مكثرة المناسر في البلاد والقاهرة ، وقوة المفسدين ، وقطاع الطريق بأرض مصر
وبلاد القدس ونابلس ، وقتنة الشير بعضهم مع بعض^(١) .»

ويتضح من النص أن لإرتفاع الأسعار في المواد الغذائية والاستهلاكية كان راجعا
إلى تدخل عدد من العوامل الاجتماعية ، والسياسية ، فضلا عن الأحوال الاقتصادية ،
وهي كلها أمور دالة على تدهور السلطة السياسية المركزية . على أن هذا التدهور
المطلق على النحو الذي وصفه المقرئ لم يتخذ صفة الدوام والثبات إلا في الشطر
الآخر من عصر سلاطين المماليك ، وفي هذا المقام نجدنا مضطرين مرة أخرى
إلى الاستشهاد برواية المقرئ في حوادث سنة ٨٢٥ هـ ، حيث يوضح أن فساد
الإدارة السياسية الداخلية من جهة - واضطراب الأمن بسبب هيبة قبائل
البرابان من جهة أخرى أثر على الحياة الاقتصادية وحركة التجارة الداخلية في

(١) المقرئ . السلوك ج ٢/ق ٣ ص ٧٤٠ والملاحظ أن هذه الحالة من
التدهور المطلق لم يستمر إلا مدة سنة أو نحوها فضلا عن إرباطها بالسلطان
الحاكم وهو المظفر حاجي الذي حكم مدة سنة وثلاثة أشهر وأثنى عشر يوماً
(أو أربعة عشر يوماً على قول أبي الحسن) ثم قتل في حوالى العشرين من
شهر رجب ، وقد وصفه المقرئ بقوله «... كان منهمكاً في الفساد ، كثير الإلتفاف
للمال (السلوك ج ٢/ق ٣ ص ٧٤٤) وقال عنه أبو الحسن ابن تغرى بردى «...
كان المظفر اهوج سريع الحركة عديم الإدارة في التدبير... وكان فيه ظلم
وجبروت وسنك للدماء... (النجوم الزاهرة ج ١٠ ص ١٧٤) .»

البلاد لاسيما في الصعيد البعيد عن القاهرة مركز السلطان وحكومته^(١) ويبدو كلام المقرئ متوافقاً إلى حد بعيد مع ما نعرفه عن تدهور نظام الحكم الذي قام على أساس إقطاعي ، وهو التدهور الذي تمثل في كثرة المنازعات على دست السلطنة بين أمراء المالك وفي عبث الممالك الجلبان وغير ذلك من المظاهر .

كما أن حوادث سرقات الاسواق على أيدي عصابات كبيرة العدد تتألف من الفرسان والمشاة أصبحت مادة ثابتة في حولية المؤرخ ابن اياس التي تؤرخ للسنوات الأخيرة من ذلك العصر ، ففي سنتي ٥٩٠٥ ، ٥٩١٨ — على سبيل المثال — كثرت حوادث هجوم عصابات اللصوص (المتأسر) على الاسواق ونهب عدد كبير من دكاكينها وقتل خفراء الاسواق ، وكانت تلك العصابات المكونة من أعداد كبيرة تصل أحيانا إلى مائة شخص من المشاة والفرسان لا تجد من يتعقبها أو يعترض نشاطها ، مما ترك أسوأ الآثار على الاسواق والأسعار^(٢) .

وهناك وجة آخر من وجوه اضطراب الأمن وإن كان قد اتخذ شكل الحوادث التي لا تتكرر كثيرا ولا تتخذ صفة الاستمرار والدوام ، ففي بعض الأحيان كانت الحرائق تشتعل في القاهرة من آن لآخر وتنتشب محالها في مساكن وأسواق وحوانيت القاهرة ، فضلا عما كانت تسببه من اضطرابات وفوضى ، وتوقف حركة الاسواق الداخلية بسبب الشغال أهل المدينة في مكافحة الحرائق^(٣) .

(١) المقرئ . السلوك ج ٤ / ق ٢ ص ٦٠٣ .

(٢) ابن اياس . بدائع الزهور ج ٣ ص ٤٢٤ ، ج ٤ ص ٢٠ ، ص ٢٥٩ / ٢٦٠ .

(٣) لمزيد من المعلومات عن هذه الحرائق التي أشعلها بعض الرهبان المسيحيين وتأنجها انظر قاسم عبده قاسم : أهل الذمة في مصر العصور الوسطى — دراسة وثائقية (دار المعارف ، ١٩٧٧) ص ١٨١ — ص ١٩٦ .

فبعد تكررت حوادث الحرائق التي اتهم بها فريق من الرهبان المسيحيين في سنوات ٦٦٣ هـ ، ٧٢١ هـ ، ٧٥١ هـ ، ٦٦٣ هـ أنت النيران على حارة الباطلية بأكلها ثم انتشرت إلى أماكن أخرى من المدينة ، وكانت آثارها التدميرية كبيرة للغاية ^(١) . كما حدث سنة ٧٢١ هـ أن اشتعلت النيران في أحياء القاهرة والفسطاط انتقاما من القيود التي كانت الدولة قد فرضتها على المسيحيين ، ورغم نزول نائب القاهرة والامراء وجميع السكان لمكافحة الحريق ، واستخدام كافة ما توفر من إمكانيات فإن النيران لم تخمد إلا في اليوم السادس ^(٢) وفي سنة ٧٥١ هـ اشتعلت النيران بخط البند قانين ثم تظاهر شررها بفعل الرياح ليحرق أماكن كثيرة في القاهرة ، وكانت الخسائر شديدة بحيث ألهمت النيران عدة بيوت وحوائيت ورباع ، والرغم لإجراءات الأمن المشددة ، والتي تمثلت في عدم السماح للغرباء بالمبيت في المدينة ، والأوامر الصارمة بأن يراقب الحفراء وولاة المراكز كل تصرف يبعث على الريبة ، فإن الحرائق ظلت تعمل مخابها وأنيابها في مساكن القاهرة وأحيائها على مدى شهر كامل دون أن تتمكن السلطات من معرفة هوية مرتكبيها.

وثمة من الحرائق ما كان يشتمل دون تقدير مثلما حدث سنة ٧٨٠ هـ حين احترقت أعداد كبيرة من الأسواق والحوائيت ^(٣) . وينبغي أن نلاحظ في هذا

(١) المفضل بن أبي الفضائل . النهج الجديد ٤٧٥ هـ / ٤٧٩ هـ ، النوري . نهاية الارب ج ٢٨ / ١١١ هـ ، المقرئ الخطوط ج ٢ / ٧ ابن أبياس ، بدائع الزهور ج ١ . ١٠٤ ط . بولاق) .

(٢) تاريخ ابن الوردي ٢٣٠ هـ ٢٧١-٢٧٣ هـ ، المقرئ . السلوك ج ٢ /

ق ١ هـ ٢٢٠ / ٢٣٧ هـ

(٣) المقرئ . السلوك ج ٢ / ق ١ هـ ٢٢٨

المقام أن اشتعال مثل تلك الحرائق ، وما كان يترتب عليها من انتشار الفزع والفوضى كان يؤدي بالضرورة إلى حال من الكساد في حركة البيع والشراء ، فضلا عن أن احتراق عدد من الحوانيت أو الاسواق ، وكميات من البضائع أثناء تلك الحرائق كان يترك آثاره السلبية دون شك على اسواق البلاد ، كذلك تكررت في أواخر عصر الماليك الجراكنة حوادث الحرائق التي كان يشعلها الماليك الاجلاب لتسهل لهم عمليات السلب والنهب .

هكذا نصل إلى صورة عامة — من خلال الأمثلة التي تمدها بها المصادر التاريخية — للعوامل الاقتصادية والسياسية التي أثرت بشكل أو بآخر ، وبدرجة أو بأخرى على الاسواق الداخلية من حيث حركة البيع والشراء ، ومن حيث عدد الاسواق وأحجامها اتساعا وانكماشاً ، ومن حيث ازدهار الاسواق الداخلية أو اضمحلالها بيد أن هناك من العوامل والظروف الطبيعية ما كان يساهم بدرجة تتزايد باطراد في التأثير السلبي على حركة الاسواق والتجارة الداخلية ، وتمثلت هذه العوامل والظروف الطبيعية في عدة نواح تتصل ببعضها البعض . ومنها نقص مياه الفيضان عن منسوبها العادي ، وما ينتج عن ذلك من مجاعة قد يتبعها الوباء ، كما كان يحدث من حين لآخر أن يتدهور محصول ما اسبب أو لآخر .

والواقع أن هبوط مياه النيل عن حد الوفاء ، أو زيادته عن منسوب الفيضان العادي كان يمثل خطراً حقيقياً على الحياة المصرية آنذاك . وكارثة عامة يخشى الجميع وقوعها ، فمن المعروف أن النيل هو مصدر مياه الري الوحيد في مصر تقريباً ، فإذا قصر عن الوفاء فات أوان الزراعة ، وإذا زاد منسوبه وجاء الفيضان طالبا اغرق البلاد وفات أوان الزراعة أيضا ، وفي الحالتين تمر السنة دون (م هـ — الاسواق في عصر الماليك)

حاصيل جديدة مما يؤثر دون شك على الأسواق التي تقوم على أساس التجارة في هذه المحاصيل وأهمها الذلّال ، وحين يقل ماء النهر عن الحد اللازم للزراعة تنتاب الناس المخاوف نتيجة لعدم زراعة المحاصيل الجديدة ، ومن ثم يسارعون إلى تخزين الذلّال التي لديهم ضماناً لقوتهم وقوت عيالهم أثناء الأزمة المتوقعة ، ومن ناحية أخرى يبدأ التجار في التخزين طمعاً في الحصول على أرباح أكثر عن طريق دفع الأسعار ، ونتيجة لهذا يشتد الإقبال على شراء الذلّال بينما يقل المطروح منها في الأسواق ، ويتبع ذلك بطبيعة الحال تصعيد خطير في الأسعار ، وتمتد حتى الأسعار إلى كل ما يباع ويشتري من مأكول ومشروب وملبوس ،^(١) .

ومن ناحية أخرى كان بعض التجار يستغلون الظروف الناتجة عن هبوط مياه النيل أو تأخر الفيضان ، ويلجأون إلى أساليب الغش أثناء هذه الأزمات ، فيخلطون الدقيق — مثلاً — بغيره من المواد ، كما حدث أيام السلطان الناصر

(١) المقريزي . إغاثة الأمة . ص ٤١٧ / ص ٤٣ ، ولزبد من التفاصيل والأمثلة عن تأثير النيل على الحياة المصرية في ذلك العصر ، وعلى التجارة الداخلية بوجه خاص انظر للباحث (النيل والمجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك . دار المعارف ١٩٧٨) . الباب الثاني . وانظر أيضاً . المقريزي . إغاثة الأمة بكشف الغمة . حيث يعتبر الوحيد من نوعة بين مؤلفات ذلك العصر لأنه يمرض لأهم الجماعات وأسبابها ، ووسائل الدولة في علاجها ، فضلاً عن نتائجها الخطيرة على النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد ، وقد أدرك المقريزي حقيقة هامة مؤداها إذا تأخر جرى النيل بمصر يهلك الغلاء سنين ، أي أن تأخر الفيضان سنة كان يؤدي بالتداعي إلى سلسلة من سنوات القحط التي ترتفع فيها الأسعار وتختفي البضائع من الأسواق . وانظر أيضاً العيني ، عقد الجمان ، ج ٢٥ ، ورقة ٤١٤ .

محمد بن قلاوون أثناء مجاعة سنة ٧٣٦ هـ إذ . . . أصبح الخبز كالسب من السواد^(١)، كما كان البعض يبيعون لحم الميتات والكلاب للناس كما حدث سنة ٨٥٥ هـ حين قبض على بعض الباعة يبيعون لحوم الدواب الميتة ، ولحوم الكلاب^(٢) .

ومن الطبيعي أن يلجأ التجار إلى استغلال ظروف الامة والمجاعة ، فيرفعون الاسعار ، ويكثرون من التخزين طمعاً في رفع الاسعار^(٣) .

كما كان هبوط مياه النيل يصل في بعض الاحيان إلى الحد الذي يقلل من حركة الملاحة في النهر ، ومن ثم تتوقف مراكب الغلال القادمة من الوجه القبلي عن المجيء إلى القاهرة فتقل الغلال عما يؤدي بالتالى إلى ارتفاع الاسعار^(٤) .

(١) المقرئى . إغاثة الامة . ص ٣٩ .

(٢) أبو المحاسن . التجوم الزاهرة . ج ٧ ص ٢١٩ / ص ٢١٩ (ط . كالفورنيا) .

(٣) بلغت أرباح أحد التجار أثناء مجاعة سنة ٦٩٤ — ٦٩٥ هـ التى حدثت في عهد السلطان العادل كتبغا ما بين مائة وماتى درهم يومياً (المقرئى . إغاثة الامة ص ٣٦) كما حدث سنة ٧٩٨ هـ أن رفض التجار القادمين بمراكب الغلال من الصعيد بيع غلالهم بساحل بولاق (ميناء القاهرة النهرى) لان الاسعار لم تعجبهم وواصلوا الابحار شمالا صوب الاسكندرية (تاريخ ابن الفرات . ص ٩ / مجلد ١ ص ٤٣٤ / ص ٤٣٥) كما كانت أرباح المطارين والاطباء تتعاظم أثناء الاوبئة والمجاعات نظراً لاشتداد الطلب على الادوية والاطباء (المقرئى . إغاثة الامة . ص ٣٥ / ص ٣٦) .

(٤) المقرئى . السلوك ج ٢ / ق ٣ . ص ٨٢٨ ، تاريخ ابن الفرات . ص ٩٠ ، ص ٩١ .

وفي كثير من الأحيان يكون الغلاء أو المجاعة الناتجة عن قصور النيل عن حد
الوفاء سبباً في انتشار الأوبئة والطواعين ، كما كان يحدث في أحيان أخرى أن تكون
المجاعة نتيجة للوباء أو الطاعون ، وربما يواكب كل منهما الآخر ، على أن الجدير
بالذكر هنا أن عصر سلاطين المماليك شهد ما لا يقل عن ثلاث وستين مجاعة ووباء
كان من نتائجها ذلك التدهور الإجتماعي الرهيب الذي تمثل في انخفاض عدد
السكان انخفاضاً هائلاً ، وانحيار الطبقة الوسطى التي تحول عدد كبير من أبنائها إلى
معدمين بسبب المجاعات والأوبئة ، فضلاً عن تدهور أخلاقيات وقيم المجتمع ، وما إلى
ذلك من نتائج ليس هذا مجال بحثها بالتفصيل ، كما تمثلت تأثيرات المجاعات والأوبئة
على الصعيد الإقتصادي في ارتفاع معدلات الأسعار ، واختفاء البضائع ، فضلاً عن تقلص
أسواق البلاد عدداً وحجماً ، ففي حالات انتشار الوباء كان من الطبيعي أن ينشغل
الناس به عن سائر اهتماماتهم ، والى يكون بمقدورهم مزاولة أعمالهم اليومية ،
فلا تجد الأرض من يزرعها ، كما لا تجد المحصولات من يجمعها ، وتتوقف أعمال
الصيد ، وتقف الأسواق كما حدث أثناء الفناء الكبير ، الذي عرفته المصادر
العربية بهذا الاسم بينما عرفت المصادر الأوربية باسم الوباء الأسود Black
Death ^(١) ، ونظراً لموت عدد كبير من السكان (تقدره المصادر المعاصرة

(١) في أثناء هذا الوباء الذي ألم بالبلاد المصرية ما بين سنة ٧٤٨ هـ ، سنة
٧٤٩ هـ — واستمر ينشب غيابه في البلاد حوالي عامين تراوح العدد اليومي
لضحايا ما بين عشرة آلاف وعشرين ألف نسمة يومياً — أغلقت أسواق
الاسكندرية ، كما جافت أسواق بلبيس ولم يقدر أحد على القعود فيها . (المقرري ،
السلوك ج ٢ / ق ٣ ص ٧٧٧ ، ص ٧٧٩ ، ص ٧٨٦) وقد شمل هذا الوباء
الرهب كل بقاع الأرض من مشارق آسيا حتى أوروبا ، وتبع عن انتشار بعض
الامراض الوبائية من الهند والشرق الأقصى إلى مصر وأوروبا ، وقد أفاض —

بحوالى ثلثى عدد السكان) انخفضت الأسعار بدرجة كبيرة ، ولم تجد الغلال من يطحنها ، بل إن كتب العلم رخصته لدرجة أنه كان يتأدى عليها بالأحمال ويباع الحبل منها بأرخص ثمن . . . ، كذلك هبطت أسعار الذهب والفضة .

ويجدر بنا أن نشير في هذا المقام إلى أن سلسلة الطوائع والأوبئة والمجاعات التي تعرضت لها مصر في تلك الفترة التاريخية طويلة ومتعاقبة ومتقاربة في بعض الأحيان ، بحيث يصعب الحديث عن كل منها على حدة ، ويلاحظ أن عالييتها العظمى حدث نتيجة لتوقف زيادة مياه النيل إبان موسم الفيضان ، بيد أن النظام الإقطاعي الذي قامت على أساسه دولة سلاطين المماليك جعل الأمر يزداد سوءاً ذلك أن جماهير المصريين المعدمين كانت فريسة سهلة لتلك الكوارث ، فقد كانت الأرض زراعية موزعة على السكان والأمراء في إطار العلاقات الإقطاعية السائدة ، ومن ثم كانت لديهم الفرصة لتخزين المواد الغذائية لمواجهة مثل تلك الأزمات ، بينما عاشت جموع المصريين تحت رحمة الظروف الطبيعية ومن ناحية أخرى كان السلطان والأمراء وأعيان الدولة يهربون إلى مناطق بعيدة حين تحمل بالبلاد كارثة من هذا النوع^(١) وهكذا كان العامة ، وهم السواد الأعظم من جمهرة المصريين في ذلك العصر الفريسة السهلة لتلك الكوارث إذ يقتلهم الجوع فيساقطون في الطرقات ، وحين تجبف الطرقات من الجثث ينتشر الطاعون أو غيره من

المؤرخون المسلمون في وصف أحوال ذلك ، الفناء الكبير ، انظر . العيني . عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان . ج ٢٤ حوادث سنة ٧٤٩ هـ ، المقرئ . السلوك . ج ٢ / ق ٣ ص ٧٧٠ وما بعدها ، وأبو المحاسن بن تغري بردي ج ١٠ ص ٢٠٤ وما بعدها ، السيوطي . حسن المحاضرة . ج ٢ ص ٣٠٣ وما بعدها .
(١) العيني . عقد الجمان . ج ٢٤ ص ١١٨ ، المقرئ . السلوك . ج ٢ / ق ٣ ص ٧٧٠ ، أبو المحاسن . النجوم الزاهرة . ج ١٠ ص ٢٠٤ ، ابن إياس . بدائع الزهور ج ٤ ص ٢٩٦ / ص ٢٩٩

الامراض الوبائية وتوالى الآثار الاقتصادية والاجتماعية المدمرة للكارثة ، وتشمل كل نواحي الحياة بما في ذلك نشاط الاسواق الداخلية وحركة البيع والشراء .
وأخيراً ، فمن الواضح أننا لا نستطيع أن نحصر العوامل المؤثرة في حركة أسواق مصر في عصر سلاطين المماليك في إطار واحد بعينه ، سياسياً كان أم اقتصادياً أم اجتماعياً أم طبيعياً ، فالحقيقة أن هذه العوامل كلها تداخلت وتشابكت فيما بينها بحيث كانت تأثيراتها على الاسواق متداخلة بشكل يصعب تحديد مداه وأمل قيمة المؤرخ تقي الدين المقرري تتجسد بوضوح من خلال الفقرة التي ربط فيها بين الظاهرة الاقتصادية المتمثلة في كساد الاسواق ، وفساد الجهاز الحكومي ، وظلم الدولة ، فضلاً عن فساد ضمم القضاة والعلماء ، كما أن إهمال وسائل ضبط النهر من ترع وجسور بسبب فساد الجهاز الإداري أدى إلى المزيد من التدهور الاقتصادي الذي أدى بدوره إلى زلولة القيم الاجتماعية ، بسبب انحيار الطبقة الوسطى وشيوع الفقر ، كما ربط المقرري بين الكساد وانعدام الأمن بسبب فساد العريان ، وما نتج عن كل ذلك من خلخلة الكيان الاجتماعي والاخلاق بحيث أصبح الدين غريباً على حد تعبيره^(١) .

تم بحمد الله وهونه

(١) يقول المقرري (السلوك ج ٤ / ق ٢ ص ٦٧٨) : « دخلت سنة ٨٢٨ هـ وأسواق القاهرة ودمشق في كساد وظلم ولالة الامر من الكشاف والولاية فاش ، ونواب القضاة قد شتمت ، قالة العامة فيهم من تهاقهم ، وأرض مصر أكثرها بغير زراعة لقصور النيل في أوانه ، وقلة العناية بعمل الجسور ، فإن كشافها إنما دأبهم إذا خرجوا لعلها أن يجمعوا مال التواحي لانفسهم وأعوانهم ، والطرق بمصر والشام مخوفة من كثرة حبث العريان والعشير ، والناس على اختلاف طبقاتهم قد غلب عليهم الفقر واستولى عليهم الشح والطمع ، فلا تسكاد تجد الاشاكيا مهتما لديناه ، وأصبح الدين غريباً لاناصر له ، ، ، ، » .

ثبت المصادر والمراجع

• ابن الأخوة (محمد بن أحمد القرشي ت ٧٢٩ هـ) :
• معالم القرية في أحكام الحسبة ،
كبردج ١٩٣٧

• ابن أبي الفضايل (المنفصل بن أبي الفضايل) :
• النصح السديد والدرد الفريد فيما بعد تاريخ ابن العميد ،
ترجمة ولشر بلوشيه . Blocher انظر .
patrologia Orientalis. Toms. XIV, XXII
باريس ١٩١٩

• ابن أبياس (محمد أحمد بن أبياس المصري ت ٩٣٠ هـ) :
• بدائع الزهور في وقائع الدهور ، ٣ أجزاء ، بولاق ١٣١٢ هـ
وطبعة جمعية المستشرقين الألمانية . تحقيق د . محمد مصطفى القاهرة ١٩٦١

• ابن بطوطة (عبد الله محمد بن إبراهيم) :
• تحفة النظائر في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار ، باريس ١٨٨٠

• ابن تغري بردي (جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي ت ٨٧٤ هـ) :
• النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، ٢٦ جزء طبعة دار الكتب المصرية
وطبعة ولیم بوبر إنداء من حوادث ٨١٥ هـ كاليفورنيا

• ابن الحاج (أبو عبد الله محمد بن محمد العبدري القاسبي ت ٧٣٧ هـ) :
• المدخل ، ٤ أجزاء القاهرة ١٣٤٨ هـ

- ابن حجر (الحافظ ابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ) :
 • إنباء الفجر بأبناء العمر ، تحقيق د . حسن حبشي القاهرة ٦٩ - ١٩٧٢ م
- ابن دقاق (صارم الدين إبراهيم بن محمد بن أيمن العلاءي ت ٨٠٩ هـ) :
 • الانتصار بواسطة عند الانصار ، ج ٤ ، ج ٥ نشره فولر بولاق ١٣١٤ هـ
- ابن الفرات (ناصر الدين محمد بن عبد الرحيم ت ٨٠٧ هـ) :
 • تاريخ الدول والملوك ، نشره د . قسطنطين زريق ونجلاء مر الدين
 بيروت ١٩٤٢ م
- ابن الوردي (زين الدين عمر ت ٧٥٠ هـ) :
 • تمة المختصر في أخبار البشر ، جزآن القاهرة ١٢٨٥ هـ
- السبكي (تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب ت ٧٧١ هـ) :
 • معيد النعم ومبيد النقم ، لندن ١٩٠٨ م
- البخاري (شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر عثمان ت ٩٠٣ هـ) :
 • التبر المسبوك في ذيل السالك ، بولاق ١٣١٥ هـ
- سعيد عاشور (دكتور) :
 • العصر المماليكي في مصر والشام ، القاهرة ١٩٦٥ م
 • المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك ، القاهرة ١٩٦٢ م
- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن) :
 • حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ، جزآن القاهرة ١٢٩٩ هـ
- العيني (بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى الشير بالدر العيني ت ٨٥٥ هـ)

- السيف المهند في سيرة الملك المايزيد شيخ المهودى ،
تحقيق فيهم محمد شلتوت
القاهرة ١٩٦٧ م
- هقد الجنان في تاريخ أهل الزمان ،
مخطوط بدار الكتب المصرية
رقم ١٥٨٤ تاريخ
- القلقشندي (شهاب الدين أحمد بن علي ت ٨٢١ هـ) .
• صبح الأعشى في صناعة الإلشا ، ١٤ جزءا دار الكتب المصرية ١٩١٣ م
- قاسم عبده قاسم (دكتور) .
• أهل الذمة في مصر العصور الوسطى ، دار المعارف ١٩٧٧ م
• النيل والمجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك دار المعارف ١٩٧٨ م
- القريري (نقي الدين أحمد بن علي ت ٨٤٥ هـ) .
• المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، جزءان بولاق ١٢٧٠ هـ
• السلوك لمعرفة دول الملوك ،
نشر د. محمد مصطفى زيادة ، د. سعيد عبد الفتاح عاشور
دار الكتب المصرية ١٩٧٣
- إغاثة الأمة بكشف الغمة ،
تحقيق د. جمال الدين الشيال
القاهرة ١٣٥٦ هـ
- التقود القديمة والإسلامية ،
القسطنطينية ١٢٩٨ هـ
- ماير (ل . ا .) . • والملابس المملوكية ،
ترجمة صالح الشيتي ، د. عبد الرحمن فهمي
القاهرة ١٩٧٢

النويرى (شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب ت ٨٣٣ هـ) .
« نهاية الأرب في فنون الأدب »

إهداء من ج ٢٧ مخطوط يدار الكتب المصرية ٥٤٥ معارف عامة

E. Ashtor :

(A Social and Economic history of the Near East in the
Middle Ages) Collins 1976.



General Organization of the Alexandria Library (GOAL)
Service de la Documentation

2.02

قلمرو

ا

To: www.al-mostafa.com